لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين
Central Elections Commission - Palestine

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

الاتحاد الأوروبي

الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية ما بعد النزاع: دراسة في السياق الفلسطيني

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية ما بعد النزاع: دراسة في السياق الفلسطيني

حزيران 2025

الكتاب: الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية ما بعد النزاع:
دراسة في السياق الفلسطيني

إصدار : مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»

لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين
Central Elections Commission - Palestine

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

الاتحاد الأوروبي

الطبعة الأولى : رام الله - حزيران 2025

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»

«الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة رأي لجنة الانتخابات أو الاتحاد الأوروبي.»

الفهرس

الملخص	**5**
المقدمة	**9**
الفصل الأول: أهمية وضرورة الانتخابات المحلية	**13**
المبحث الأول : الانتخابات المحلية كمدخل لتعزيز الوحدة الوطنية	**14**
أولاً: الانتخابات كوسيلة لإعادة توزيع السلطة بشكل تشاركي	**17**
ثانياً:الانتخابات في السياقات الانتقالية أو ما بعد النزاع	**20**
ثالثاً: دور الانتخابات المحلية في إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة	**22**
المبحث الثاني: الديمقراطية التوافقية والمجتمعات المنقسمة	**24**
أولاً: نموذج لحكم التعددية في السياقات الهشة	**24**
الفصل الثاني:ا لانتخابات المحلية في قطاع غزة بعد العدوان: التحديات والاحتياجات ومتطلبات التنفيذ	**27**
المبحث الأول : الحرب على قطاع غزة	**28**
أولاً : آثر الحرب على قطاع غزة لجهة إجراء الانتخابات المحلية	**28**
ثانياً : الحاجة لإجراءات قانونية ولوجستية	**32**
المبحث الثاني : نحو خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ لإجراء الانتخابات البلدية في قطاع غزة بعد وقف العدوان	**40**
الفصل الثالث: العلاقة بين الحكم المحلي والانتخابات المحلية	**43**

المبحث الأول : دور الانتخابات المحلية في ترسيخ السلم الأهلي وإعادة بناء العقد الاجتماعي	**44**
أولاً : كمقدمة ومدخل لتعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي	**44**
ثانياً: فرص توظيف الانتخابات المحلية لتعزيز المصالحة المجتمعية من خلال إعادة بناء العقد الاجتماعي	**49**
المبحث الثاني : الانتخابات المحلية كأداة لتجسير الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة	**52**
أولاً : الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية	**52**
ثانياً : الانتخابات المحلية كمنصة لحوار مجتمعي حول المصالحة الوطنية	**56**
التوصيات	**59**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	**66**

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة دور الانتخابات المحلية كأداة استراتيجية لإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية في سياق ما بعد النزاع والانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تفاقم منذ عام 2007. في ظل تعثر المصالحة الوطنية، وازدواجية الحكم وتآكل شرعية المؤسسات، تطرح الانتخابات المحلية كمسار عملي لتعزيز التماسك الاجتماعي، وترميم الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم، وإعادة تشكيل الفضاء السياسي على أسس ديمقراطية تشاركية.

توضح الدراسة أن الانتخابات المحلية ليست مجرد استحقاق ديمقراطي فحسب، بل تمثل منصة لإعادة توزيع السلطة بشكل تشاركي، وتفعيل أدوات المساءلة والحوكمة الرشيدة، وبناء عقد اجتماعي جديد يعيد الاعتبار للمواطنة والمشاركة السياسية. كما تعد الانتخابات المحلية مختبراً للديمقراطية، وأداة لتعزيز تمثيل الفئات المهمشة، ومختبراً لبناء ثقافة سياسية تشاركية .

تحلل الدراسة العلاقة التكاملية بين الحكم المحلي والانتخابات المحلية كمدخل لتعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي، حيث يسهم الحكم المحلي المنتخب في بناء الثقة المجتمعية، ويدير التعددية المحلية ضمن إطار مؤسسي شرعي. وتبرز أهمية المجالس المحلية المنتخبة في الوقاية من النزاعات، وإدارة التعددية، وتعزيز الحوار المجتمعي.

تركز الدراسة أيضاً على دور الانتخابات المحلية كأداة لتجسير الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تمثل منصة جامعة تتيح إعادة دمج المواطنين في فضاء ديمقراطي موحد، وإحياء قنوات الحوار والتعاون بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني. وفي هذا السياق، يُعدّ إشراك القوائم المستقلة، والشباب، والنساء، عنصراً محورياً في بناء توافقات وطنية من القاعدة إلى القمة.

تقدم الدراسة نماذج مقارنة من تجارب دولية مثل جنوب إفريقيا، والبوسنة، ورواندا، حيث ساهمت الانتخابات المحلية في بناء التوافقات المجتمعية

في بيئات ما بعد النزاع، وتستخلص منها دروساً قابلة للتكييف في الحالة الفلسطينية. كما تقدم توصيات تفصيلية موجهة إلى السلطة الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، مؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، من أجل تهيئة بيئة ملائمة لتوظيف الانتخابات المحلية كأداة فعالة لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلم الأهلي.

تخلص الدراسة إلى أن الانتخابات المحلية، إذا ما أُجريت في بيئة نزيهة ومحايدة، وضمن إطار قانوني يعزز المشاركة والشفافية، يمكن أن تصبح رافعة مركزية في مشروع بناء وحدة وطنية فلسطينية مستدامة تنطلق من القاعدة الاجتماعية وتصعد نحو مستويات الحكم الأعلى.

كلمات مفتاحية:الانتخابات المحلية،الحكم المحلي،المصالحة الوطنية، السلم الأهلي،المجتمعات المنقسمة،الديمقراطية التوافقية،العقد الاجتماعي،التماسك الاجتماعي،تجارب دول ما بعد النزاع ، الحكم الرشيد، المشاركة السياسية.

Study Summary

This study examines the role of local elections as a strategic tool for rebuilding Palestinian national unity in a post-conflict context marked by political division between the West Bank and the Gaza Strip—a division that has deepened since 2007. Amid the stalled national reconciliation process, dual governance structures, and the erosion of institutional legitimacy, local elections are proposed as a practical pathway to enhance social cohesion, restore trust between citizens and governing institutions, and reshape the political sphere on participatory democratic foundations.

The study demonstrates that local elections are not merely a procedural democratic obligation, but rather a platform for redistributing power in a participatory manner, activating accountability and good governance mechanisms, and constructing a new social contract that reaffirms citizenship and political engagement. Local elections also serve as a testing ground for democracy, a mechanism for increasing the representation of marginalized groups, and a laboratory for fostering participatory political culture at the grassroots level.

The paper analyzes the integral relationship between local governance and local elections as a gateway to promoting civil peace and social cohesion. Elected local governments play a vital role in fostering community trust, managing local diversity within a legitimate institutional framework, preventing conflict, managing pluralism, and encouraging community dialogue.

Furthermore, the study highlights the role of local elections in bridging the gap between the West Bank and the Gaza Strip. It presents local elections as a unifying platform that enables the reintegration of citizens into a shared democratic space and revitalizes channels of

dialogue and cooperation across the political and social landscape of Palestinian society. In this regard, the involvement of independent lists, youth, and women is considered a key factor in building national consensus from the grassroots level upwards.

The study draws comparative insights from international experiences such as South Africa, Bosnia, and Rwanda—contexts where local elections contributed to building community consensus in post-conflict environments—and identifies lessons adaptable to the Palestinian situation. The paper also provides detailed recommendations for the Palestinian Authority, the Central Elections Commission, civil society organizations, political parties, and media outlets to foster an enabling environment for leveraging local elections as an effective instrument for national reconciliation and civil peacebuilding.

The study concludes that, if conducted in a fair and impartial environment and within a legal framework that promotes participation and transparency, local elections can become a central pillar in the project of building a sustainable Palestinian national unity, one that grows from the grassroots level and advances toward higher levels of governance.

Keywords:

Local Elections; Local Governance; National Reconciliation; Civil Peace; Divided Societies; Consociational Democracy; Social Contract; Social Cohesion; Post-Conflict Country Experiences; Good Governance; Political Participation.

مقدمة

تواجه القضية الفلسطينية اليوم واحدة من أعقد محطاتها التاريخية وأكثرها تشظياً على المستويات السياسية والاجتماعية والمؤسساتية. فمنذ الانقسام السياسي الذي وقع في عام 2007 بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ظل النظام السياسي الفلسطيني يرزح تحت وطأة ازدواجية الحكم، وتآكل الشرعية الدستورية، وضعف المؤسسات الرسمية، وتعثر مسارات المصالحة الوطنية، وتراجع الثقة الشعبية في النخب السياسية ومؤسسات الحكم. وفي ظل هذه البيئة المنقسمة، بات من الضروري البحث عن أدوات واستراتيجيات واقعية لإعادة بناء وحدة النظام السياسي الفلسطيني وتعزيز تماسكه الداخلي، بدءاً من القاعدة المجتمعية صعوداً إلى المستويات العليا من الحكم.

من هذا المنطلق، تكتسب الانتخابات المحلية أهمية خاصة ليس فقط بوصفها استحقاقاً ديمقراطياً دورياً يتيح للمواطنين ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم، وإنما أيضاً باعتبارها مدخلاً لإعادة تشكيل الفضاء السياسي الفلسطيني على أسس أكثر شمولية وتشاركية، بعيداً عن الاستقطاب السياسي والاحتكار الفصائلي. إن الانتخابات المحلية، بما تمثّله من تجسيد عملي لمبدأ تداول السلطة وتفعيل المساءلة، تفتح المجال أمام فئات مجتمعية مهمشة، وقيادات محلية جديدة، ومبادرات مدنية، للمساهمة الفعلية في صياغة السياسات العامة على المستوى المحلي، مما يسهم في تعزيز شعور المواطنين بالانتماء والملكية والتمكين.

في السياق الفلسطيني، تصبح الانتخابات المحلية بمثابة أداة بناء مجتمعي، وإطار للتفاوض المحلي، وآلية لترميم الثقة بين المواطنين والمؤسسات، في ظل غياب الانتخابات العامة وتعطل الحياة الديمقراطية على المستوى الوطني. كما أنها توفر فرصة لإعادة توزيع السلطة بشكل أفقي، يُراعي التعددية المجتمعية، ويُرسخ مفاهيم الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية، ويقلص من

مركزيـة القـرار ويحـد مـن تغـوّل السـلطة التنفيذيـة.

وتعـد أهميـة هـذه الدراسـة البحثيـة مضاعفـة في ضـوء اسـتمرار الانقسـام الداخلي ومـا خلّفـه مـن تداعيـات سياسـية واجتماعيـة عميقـة، لعـل أبرزهـا: تفـكك النظـام السـياسي، وازدواجيـة المرجعيـات القانونيـة، وتـآكل مشروعيـة المؤسسـات التمثيلية، وتراجـع مكانـة القضيـة الفلسـطينية عـلى السـاحة الدوليـة، فضـلاً عـن تفـشي مظاهـر الإقصـاء والتهميـش والانقسـام العمـودي في بنيـة المجتمـع الفلسـطيني ذاتـه. كل هـذه العوامـل تجعـل مـن الـضروري التفكـير في سـبل اسـتعادة الوحـدة الوطنيـة ليـس فقـط عـبر المصالحـات الفوقيـة، بـل أيضـاً مـن خـلال بنـاء توافقـات قاعديـة مجتمعيـة، تعتمـد عـلى مداخـل محليـة تشـاركية، وفي مقدمتهـا الانتخابات المحليـة.

وعـلى الرغـم مـن أن الانتخابـات المحليـة في السـياق الفلسـطيني لم تكـن بمنـأى عـن التجاذبـات السياسـية، إلا أنهـا، في العديـد مـن الأحيـان، شـكّلت منصـات للحـوار المحـلي، ونمـاذج مصغّـرة لإمكانيـة التعايـش، وأطـراً للتعـاون بـين مختلـف مكونـات المجتمـع الفلسـطيني، بمـا في ذلـك المسـتقلون، والأحـزاب، والنقابـات، والمؤسسـات الأهليـة. بـل إن بعضهـا أفـرز تحالفـات غـير تقليديـة، وكـسر احتـكار الثنائيـة السياسـية المسـيطرة، مـما قـد يُبـشر بإمكانيـة إعـادة إنتـاج المشـهد السـياسي الوطنـي عـلى أسـس جديـدة.

وفي هـذا الإطـار، تسـعى هـذه الدراسـة إلى دراسـة وتحليـل الإمكانـات الكامنـة في الانتخابـات المحليـة كآليـة لإعـادة بنـاء التوافقـات الوطنيـة وتعزيـز الوحـدة المجتمعيـة، مـن خـلال التركيـز عـلى عـدد مـن المحـاور الرئيسـية، أهمهـا: أولاً، تحديـد السـياق التاريخـي والسـياسي الـذي شـهدته التجربـة الانتخابيـة المحليـة الفلسـطينية؛ ثانيـاً، تحليـل أدوار الفاعلـين المحليـين في بلـورة حالـة مـن التعدديـة السياسـية والتنمويـة؛ ثالثـاً، استكشـاف أثـر الانتخابـات المحليـة عـلى تعزيـز

الثقة بين المواطنين والمؤسسات؛ رابعاً، الوقوف على التحديات التي تواجه الانتخابات المحلية في ظل الانقسام؛ وخامساً، صياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق، تستند إلى الواقع الفلسطيني، وتسعى لتوظيف هذه الانتخابات في خدمة هدف أسمى يتمثل في بناء الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة المجتمعية المستدامة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن فكرة التوظيف الاستراتيجي للانتخابات المحلية كمدخل لبناء السلم الأهلي ليست ابتكاراً فلسطينياً فحسب، بل هي ممارسة معتمدة في العديد من السياقات الدولية ما بعد النزاع، حيث ساهمت الانتخابات المحلية في إعادة بناء الثقة، وتشكيل مؤسسات شرعية، وتعزيز التعايش، كما حدث في تجارب مثل البوسنة والهرسك، ورواندا، والعراق، وغيرها من البلدان التي شهدت نزاعات داخلية وانقسامات مجتمعية حادة. ومن خلال دراسة تلك التجارب، يمكن الاستفادة من نماذجها، وتطويعها بما يتلاءم مع الخصوصية الفلسطينية.

كما تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار الطبيعة اللامركزية التي تتسم بها الانتخابات المحلية، والتي تمنح المواطنين فرصاً أكبر للتأثير والمساءلة، في بيئة سياسية تميل إلى احتكار القرار وتهميش الفاعلين المحليين. وبذلك، تصبح الانتخابات المحلية أداة لإعادة توزيع السلطة، ليس فقط بين النخب السياسية، بل أيضاً بين الفئات المجتمعية المختلفة، بما يعزز من تكافؤ الفرص، ويدعم مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة، ويُعيد الاعتبار لقيم المشاركة السياسية والعمل الجماعي.

لذلك تعد الانتخابات المحلية من أهم الأدوات الديمقراطية التي تُتيح للمواطنين ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم على مستوى الحكم المحلي، وهي تشكل في السياقات المتأزمة، مثل الحالة الفلسطينية، أداة إستراتيجية يمكن توظيفها لإعادة بناء الثقة بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين مؤسسات

الحكـم مـن جهـة أخـرى، خاصـة في ظـل اسـتمرار الانقسـام السـياسي وتعطـل المسـارات السياسـية الوطنيـة. تهـدف هـذه الدراسـة إلى تحليـل إمكانيـة توظيـف الانتخابـات المحليـة كوسـيلة لتحقيـق الوحـدة الوطنيـة في فلسـطين، مـن خـلال تسـليط الضـوء عـلى دورهـا في بنـاء السـلم الأهـلي، وتعزيـز المشـاركة السياسـية، وإعـادة توزيـع السـلطة بطريقـة تشـاركية تعكـس إرادة القواعـد المجتمعيـة.

ختامـاً، تنـدرج هـذه الدراسـة في إطـار البحـث عـن حلـول واقعيـة وممكنـة لتعزيـز الوحـدة الوطنيـة الفلسـطينية في ظـل انسـداد الأفـق السـياسي، وتراجـع فـرص إجـراء انتخابـات عامـة شـاملة. وهـي تحـاول إعـادة توجيـه النقـاش نحـو فضـاءات مجتمعيـة محليـة قـادرة عـلى خلـق التغيـير، مـن خـلال تفعيـل المسـارات التشـاركية، وبنـاء توافقـات عـلى مسـتوى البلديـات والهيئـات المحليـة، باعتبارهـا اللبنـة الأولى في بنـاء مجتمـع ديمقراطـي موحـد، ومتماسـك، وقـادر عـلى الصمـود في وجـه التحديـات السياسـية والاحتلاليـة والداخليـة عـلى حـد سـواء.

الفصل الأول:
أهمية وضرورة الانتخابات المحلية

المبحث الأول : الانتخابات المحلية كمدخل لتعزيز الوحدة الوطنية

تُعد الانتخابات المحلية إحدى الركائز الأساسية في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ تشكل الآلية الأهم التي تمكن المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة السياسية، والمساهمة في صياغة السياسات العامة على المستوى القاعدي. وتعكس الانتخابات المحلية جوهر الديمقراطية التشاركية، حيث يتاح للمواطنين ليس فقط اختيار ممثليهم، وإنما أيضاً مراقبة الأداء العام وتوجيهه بما يخدم احتياجاتهم الفعلية. في السياقات التي تمر بتحولات سياسية أو انقسامات داخلية، كما هو الحال في فلسطين، تكتسب الانتخابات المحلية بُعداً استراتيجياً مضاعفاً يرتبط بإعادة بناء العقد الاجتماعي وترميم الثقة بين المواطن والدولة.

في هذا السياق تعتبر الانتخابات المحلية كأداة لتعزيز المشاركة السياسية، إذ تُسهم الانتخابات المحلية في تفعيل مفهوم المشاركة السياسية بمعناها الواسع، من خلال إتاحتها للمواطنين فرصة التأثير في صنع القرار من خلال اختيار قيادات محلية قريبة من همومهم اليومية. ووفقاً لنظرية المشاركة السياسية ، لذلك فإن الإدماج الفعال للمواطنين في الشأن العام يعد أحد المؤشرات الأساسية لنجاح التحول الديمقراطي. وبالتالي، فإن الانتخابات المحلية تشكل مدخلاً نحو إرساء ديمقراطية مستدامة من القاعدة إلى القمة، وتعزز شعور المواطنين بالملكية السياسية.

كما أن للانتخابات المحلية دور في تعزيز الشرعية السياسية، تمنح الانتخابات المحلية المجالس المنتخبة شرعية ديمقراطية نابعة من الإرادة الشعبية، ما يميّزها عن التعيين الإداري أو المركزي. فالشرعية الانتخابية تسهم في تمكين الهيئات المحلية من ممارسة وظائفها بفاعلية وثقة، وتحفّز التفاعل الإيجابي

بـين المواطـن والمؤسسـة. وفي السـياقات المنقسـمة أو التـي تعـاني مـن فقـدان الثقـة بمؤسسـات الحكـم، تمثّـل الانتخابـات المحليـة مدخـلًا لإعـادة تأسـيس شرعيـة سياسـية جديـدة ترتكـز عـلى التمثيـل والمسـاءلة.وعلى هـذا النحـو فـإن الانتخابـات المحليـة تشـكل مدخـلاً للحوكمـة الرشـيدة والتنميـة المحليـة ، إذ تعـد الانتخابـات المحليـة إحـدى الأدوات الرئيسـة لتحقيـق مبـادئ الحوكمـة الرشـيدة التـي تشـمل الشـفافية، والمسـاءلة، والمشـاركة، والاسـتجابة لاحتياجـات السـكان. فالمجالـس المحليـة المنتخبـة غالبـاً مـا تكـون أكـثر وعيـاً وإدراكاً بمشـاكل المواطنـين وأكـثر قـدرة عـلى وضـع حلـول واقعيـة بحكـم قربهـا الجغـرافي والاجتماعـي. ومـن خـلال التمثيـل المحـلي، يمكـن ضـمان تخصيـص المـوارد بشـكل عـادل، وتوجيـه الاسـتثمارات وفقًـا لأولويـات التنميـة المحليـة، مـا يسـهم في تقليـص الفجـوة بـين المركـز والأطـراف.

كـما أن أهميـة الانتخابـات المحليـة تنـدرج في إطـار بنـاء السـلم الأهـلي والمصالحـة المجتمعيـة في البيئـات التـي تشـهد نزاعـات أو انقسـامات، تلعـب الانتخابـات المحليـة دورًا محوريًـا في إعـادة ترميـم النسـيج المجتمعـي، إذ توفـر آليـة سـلمية لتوزيـع السـلطة وإدارة التعدديـة. وتمكّـن العمليـة الانتخابيـة مـن بـروز قيـادات محليـة تحظـى بشرعيـة مجتمعيـة، قـادرة عـلى تمثيـل مختلـف المكونـات الاجتماعيـة، وقيـادة حـوارات محليـة تسـهم في تخفيـف التوتـرات. وبهـذا المعنـى، تصبـح الانتخابـات المحليـة أداة لبنـاء السـلم الأهـلي وليـس مجـرد إجـراء إداري.

كـما تلعـب الانتخابـات المحليـة دوراً مهـماً في تعزيـز تمثيـل النسـاء، والشـباب، والأشـخاص ذوي الإعاقـة، والمكونـات الاجتماعيـة المهمشـة. مـن خـلال اعتـماد أنظمـة انتخابيـة داعمـة للتمييـز الإيجـابي (كالكوتـا النسـائية)، يتـم فتـح المجـال أمـام مشـاركة أوسـع وأكـثر عدالـة، مـا يسـهم في تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة وتوسـيع قاعـدة صنـع القـرار.

كـما تعتـبر الانتخابـات المحليـة كمختـبر للديمقراطيـة ، فغالبـاً مـا تسـتخدم الانتخابـات المحليـة كمنصـة لتجريـب نمـاذج الحكـم الديمقراطـي، ومـؤشر عـلى مـدى نضـج الثقافـة السياسـية في المجتمعـات. فنجاحهـا يعكـس اسـتعداد النخـب السياسـية والمجتمـع ككل للانخـراط في المسـار الديمقراطـي، كـما أنهـا تُمثّـل مـرآة تعكـس مـدى قـدرة الدولـة عـلى تنظيـم عمليـة انتخابيـة نزيهـة وشـفافة، الأمـر الـذي يعـزز ثقـة المواطنـين ويمهـد لإجـراء انتخابـات عامـة عـلى المسـتوى الوطنـي. كـما أنهـا تلعـب دوراً مهـماً في تعزيـز العلاقـة بـين المركـز والمجتمـع المحـلي ، مـن خـلال توفـر الانتخابـات المحليـة قنـاة مؤسسـية لتمثيـل مطالـب المواطنـين في السياسـات العامـة، وتسـهّل مـن عمليـة التنسـيق بـين السـلطة المركزيـة والمسـتويات الدنيـا مـن الحكـم. ووفقًـا لمبـدأ اللامركزيـة السياسـية، تُمثّـل المجالـس المحليـة المنتخبـة جـزءًا مـن منظومـة الإدارة العامـة، وتعـزز مـن قـدرة الدولـة عـلى تقديـم خدماتهـا بشـكل فعّـال، انطلاقًـا مـن الاحتياجـات الفعليـة عـلى الأرض.

خلاصـة القـول إن الانتخابـات المحليـة لا تمثـل مجـرد محطـة إجرائيـة في الحيـاة السياسـية، بـل هـي ركيـزة بنيويـة تعكـس إرادة التغيـير والتحديـث السـياسي والإداري، وتشـكل أداة لبنـاء السـلام الاجتماعـي، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، وتوسـيع قاعـدة المشـاركة السياسـية. في السـياق الفلسـطيني، تصبـح الانتخابـات المحليـة ضرورة وطنيـة وإسـتراتيجية للـم الشـمل، وترميـم العلاقـة بـين المواطـن والنظـام السـياسي، وخلـق قيـادات محليـة قـادرة عـلى التعبـير عـن تطلعـات الشـارع، والمسـاهمة في بنـاء نظـام سـياسي أكـثر شـمولاً وتماسـكاً.

أولاً: الانتخابات كوسيلة لإعادة توزيع السلطة بشكل تشاركي

في المجتمعات الديمقراطية، لا تعتبر السلطة هدفاً في حد ذاتها، بل وسيلة لتنظيم الحياة العامة وتحقيق الإرادة الشعبية، التي تتجلى بشكل رئيس في العملية الانتخابية. وفي السياقات التي تعاني من النزاع أو الانقسام، تصبح الانتخابات أكثر من مجرد استحقاق دستوري؛ بل أداة حيوية لإعادة هيكلة النظام السياسي وإعادة توزيع السلطة بشكل يراعي التعددية، ويؤسس لشراكة حقيقية في الحكم، ويعالج اختلالات الماضي الناجمة عن التهميش أو الإقصاء.

فالسلطة في المفهوم الديمقراطي الحديث لا تمارس بشكل مركزي أو احتكاري، بل تعاد صياغتها بناءً على مبدأ المشاركة السياسية. وتعد الانتخابات الآلية الأبرز لتحقيق هذه المشاركة، من خلال نقل السيادة من السلطة إلى المواطن، إذ تُترجم الانتخابات مبدأ "الشعب مصدر السلطات" من مجرد شعار دستوري إلى ممارسة فعلية، حيث تمنح المواطنين الحق في اختيار ممثليهم ومحاسبتهم. وأيضاً من خلال خلق توازن بين السلطة والمجتمع، حيث تعمل الانتخابات على كسر احتكار القرار من قبل النخب السياسية أو الحزبية، وتتيح تدوير النخب وتغيير مراكز القوة بوسائل سلمية ودورية ، وأيضاً من خلال فتح المجال أمام التعددية ، حيث تمكين قوى سياسية واجتماعية جديدة من دخول الحلبة السياسية، وخصوصاً في الدول التي كانت تعاني من انفراد حزب أو نخبة بالحكم.

كما تمكن الانتخابات من إعادة توزيع السلطة أفقياً وعمودياً ، وهذا يعني توزيع وتقاسم السلطات بين الفاعلين السياسيين المختلفين داخل نفس المستوى (التنفيذي، التشريعي، القضائي، والرقابي)، ويُساهم في ذلك النظام الانتخابي من خلال تمكين أحزاب متعددة من الوصول إلى البرلمان أو المجالس

المحلية، مما يقلل من احتكار القرار ويعزز من الرقابة المتبادلة. وأيضاً من خلال تحقيق تمثيل نسبي أو جهوي عادل يسمح بمشاركة شرائح متنوعة في الحكم، وفق أسس جغرافية أو فئوية. وأيضاً توسيع دائرة صناعة القرار عبر تقوية دور المجالس التشريعية المنتخبة على حساب السلطة التنفيذية.

أما التوزيع العمودي للسلطة فيتجلى في نقل بعض صلاحيات الحكم من المستوى المركزي إلى المستويات المحلية أو الإقليمية، وهو ما تحققه الانتخابات المحلية بشكل خاص، حيث تمنح المجالس البلدية والهيئات المحلية شرعية ديمقراطية لممارسة صلاحياتها في إدارة الشأن العام المحلي. وتقرب السلطة من المواطن، مما يعزز من المساءلة والرقابة الاجتماعية، ويرفع من جودة الخدمات. تُعيد الاعتبار للمجتمع المحلي كمشارك فاعل في صنع القرار، لا كمتلقٍ سلبي للسياسات العامة.

كما تعتبر الانتخابات كإطار لتعزيز العدالة التوزيعية والتمكين المجتمعي حيث تشكل الانتخابات مناسبة لإعادة دمج الفئات المقصاة والمهمشة في الحياة السياسية، مثل النساء، الشباب، ذوي الإعاقة، وسكان المناطق الطرفية. ويتحقق ذلك من خلال من اعتماد نظم كوتا تضمن تمثيل هذه الفئات. وإتاحة المجال أمام قيادات جديدة للظهور في ظل دعم مجتمعي وتسهيلات قانونية. وإلى تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة الفاعلة من خلال الاعتراف بحق الجميع في التأثير وصياغة مستقبلهم.

كما تُستخدم الانتخابات كأداة لتوزيع السلطة، فهي تُسهم كذلك في إعادة توزيع الموارد بطريقة عادلة، إذ إن الممثلين المنتخبين يكونون أكثر خضوعاً لمساءلة مجتمعاتهم، وأكثر حرصاً على تلبية احتياجاتهم دون تمييز أو محسوبية. ولكي تحقق الانتخابات وظيفتها في إعادة توزيع السلطة بصورة عادلة وتشاركية، يجب توفر عدد من الضمانات المؤسسية والإجرائية، أهمها، نظام انتخابي عادل كالنظام النسبي، الذي يُتيح تمثيلاً أوسع وأشمل للقوى

السياسية والاجتماعية. هيئة انتخابات مستقلة ومحايدة لإدارة العملية الانتخابية بمنأى عن التأثيرات السياسية أو الأمنية. إلى جانب حرية التعبير والتنظيم لضمان توفر بيئة سياسية ملائمة للتنافس، تتيح للأحزاب والتيارات عرض برامجها بحرية. وأيضاً رقابة فعالة من قبل المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمراقبين المحليين والدوليين، لضمان النزاهة والشفافية. هذا إلى جانب حماية الحقوق السياسية للمواطنين بما في ذلك الحق في الترشح، والانتخاب، ومقاطعة الانتخابات دون انتقام أو تضييق.

ثانياً:الانتخابات في السياقات الانتقالية أو ما بعد النزاع

في الـدول الخارجـة مـن صراع داخلي أو انقسـام سـياسي، تكتسـب الانتخابـات أبعاداً إضافيـة، حيـث تُسـتخدم كآليـة لإعـادة توزيـع السـلطة عـلى أسـس توافقيـة، مـن خـلال تصميـم نظـام انتخـابي يراعـي التوازنـات الاجتماعيـة والسياسـية ، ومشـاركة جميـع الأطـراف المتنازعـة في العمليـة الانتخابيـة لضـمان عـدم الإقصـاء .دمـج اتفاقـات المصالحـة في الأطـر القانونيـة للانتخابـات، لضـمان اسـتدامة العمليـة السياسـية. وربـط الانتخابـات ببرامـج المصالحـة والعدالـة الانتقاليـة، لتحقيـق العدالـة ومعالجـة آثـار الـصراع.

في ظـل تراجـع الثقـة بالأطـر الحزبيـة التقليديـة وتصاعـد الحـراك الشـعبي والمجتمعـي في عـدد مـن السـياقات السياسـية، بـرزت القوائـم المسـتقلة كأحـد البدائـل الديمقراطيـة القـادرة عـلى لعـب دور محـوري في إعـادة بنـاء التوافقـات عـلى المسـتوى القاعـدي. وتعنـي القوائـم المسـتقلة تلـك التشـكيلات الانتخابيـة التـي لا ترتبـط مبـاشرة بالأحـزاب السياسـية، بـل تتكـون غالبـاً مـن أفـراد وناشـطين وممثلـين عـن قطاعـات اجتماعيـة محليـة (شـباب، نسـاء، أكاديميـون، نقابيـون...) يتفقـون عـلى برنامـج مشـترك يعـبر عـن مصالـح السـكان المحليـين، دون أن يكونـوا ملتزمـين بخطـاب أيديولوجـي حـزبي.

فمـن منظـور ديمقراطـي تشـاركي، تُعتـبر القوائـم المسـتقلة مظهـراً مـن مظاهـر تفكيـك مركزيـة القـرار السـياسي، وتوسـيع قاعـدة التمثيـل الشـعبي. وتسـتند هـذه القوائـم إلى عـددٍ مـن المفاهيـم مثـل التمثيـل المجتمعـي المبـاشر إذ تمكـن القوائـم المسـتقلة مـن تمثيـل مصالـح فئـات معينـة لا تجـد نفسـها ممثلـة في الأحـزاب السياسـية القائمـة. كـما تسـهم هـذه القوائـم في تقويـة الحكـم المحـلي وتعزيـز الاسـتقلالية في اتخـاذ القـرار عـلى المسـتوى القاعـدي. هـذا إلى جانـب التجسـير المجتمعـي مـن خـلال ضـم شـخصيات مـن مشـارب فكريـة واجتماعيـة متنوعـة، مـا يعـزز بنـاء التوافقـات الأفقيـة بـين مختلـف مكونـات المجتمـع المحـلي.

وفي فلسطين، ونتيجة لحالة الانقسام السياسي والتراجع العام في شرعية المؤسسات الرسمية، باتت القوائم المستقلة تشكل خياراً مجتمعياً بديلاً ومقبولاً في الانتخابات المحلية، كما حدث في انتخابات 2021، حيث تقدمت عشرات القوائم المستقلة، ونجح العديد منها في تحقيق نتائج ملموسة. كما توفر القوائم المستقلة بيئة أكثر مرونة لاستيعاب المواطنين، خاصة فئتي الشباب والنساء، اللتين غالبًا ما يعاني أفرادهما من التهميش داخل الأحزاب. كما تتيح المشاركة فيها دون الخضوع لهرمية حزبية أو اصطفافات سياسية حادة، وهو ما يمكن من فتح فضاء سياسي بديل وغير مؤدلج. وإعادة بناء الثقة في العملية الانتخابية. وتوفير أداة للتعبير عن المصالح المحلية بشكل مباشر. وصياغة برامج محلية توافقية حيث تقوم القوائم المستقلة عادة على أساس التوافق بين المرشحين حول برنامج عمل محلي، يتجاوز الخلافات الوطنية العامة، ويركز على تحسين جودة الخدمات الأساسية (مياه، طرق، نظافة، كهرباء)، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. وتوسيع المشاركة المجتمعية في رسم السياسات المحلية.

وتُعتبر هذه البرامج أداة مهمة لبناء توافقات قاعدية، حيث يتم فيها تغليب المصلحة العامة على الاعتبارات الحزبية الضيقة، ويتم التفاوض حول أولويات التنمية المحلية بشكل مرن وتشاركي.

لذلك تمثل اليوم القوائم المستقلة فرصة واعدة لإعادة بناء التوافقات القاعدية في المجتمعات التي تمر بتحولات سياسية أو أزمات شرعية، كما هو الحال في السياق الفلسطيني. فهي تتيح فضاءً جديداً للتمثيل والمشاركة والابتكار في العمل المحلي، وتشكل جسراً بين المواطن وصندوق الاقتراع، بعيداً عن انقسامات النخب السياسية. ومع توافر الضمانات المؤسسية والدعم المجتمعي، يمكن لهذه القوائم أن تصبح فاعلاً مركزياً في بناء سلم أهلي مستدام ومجتمع ديمقراطي تشاركي.

ثالثاً: دور الانتخابات المحلية في إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة

في الأدبيات السياسية الحديثة، ينظر إلى الانتخابات المحلية على أنها ليست مجرد ممارسة إجرائية تمكن المواطنين من اختيار ممثليهم، بل تعد أداة إستراتيجية لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والسلطة، وتحولها من علاقة عمودية قائمة على الخضوع والانصياع، إلى علاقة أفقية قائمة على الشراكة، والمساءلة، والتأثير المتبادل. وتكتسب هذه الوظيفة أهمية مضاعفة في المجتمعات الخارجة من النزاع أو التي تعاني من ضعف في شرعية الحكم المركزي، كما هو الحال في السياق الفلسطيني، حيث تسهم الانتخابات المحلية في إرساء مفاهيم المواطنة الفاعلة، وتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات، وتمكينه من التأثير في السياسات العامة انطلاقاً من بيئته المحلية.

تقليدياً، كانت العلاقة بين المواطن والسلطة تُبنى على مفاهيم الطاعة، والتبعية، والرضوخ لمركزية القرار السياسي والإداري، لا سيما في النظم السلطوية أو الدول الريعية. ولكن في ظل التحولات الديمقراطية المعاصرة، أُعيد تعريف السلطة على أنها أداة لتحقيق الصالح العام، والمواطن ليس فقط متلق للخدمة، بل هو شريك أساسي في تحديد أولوياتها.

وفي هذا السياق تعد الانتخابات المحلية تعبيراً عن عقد اجتماعي جديد يعيد ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي، حيث يفوض المواطن، عبر صوته الانتخابي، ممثلين لإدارة شؤونه اليومية، ويحتفظ بحقه في مراقبتهم ومحاسبتهم. ومن أبرز خصائص السلطة المحلية أنها الأقرب إلى المواطن، سواء في الاحتكاك اليومي أو في تأثير السياسات والقرارات على حياته. وتُعزز الانتخابات المحلية هذا القرب من خلال ، تمكين المواطنين من اختيار من يمثلهم من داخل بيئتهم الاجتماعية. وتوطين القرار الإداري والخدمي بما يتناسب مع أولويات كل منطقة. وتيسير قنوات التواصل بين السكان والمجالس المحلية.

وبخلاف المستويات العليا للسلطة، تسمح الانتخابات المحلية بوجود آليات

أكثر مباشرة للمساءلة، منها جلسات استماع ومساءلة علنية. وتقديم العرائض والاعتراضات أمام المجلس المنتخب.وأدوات الرقابة المجتمعية، كالمراقبة الشعبية والتقارير الدورية من مؤسسات المجتمع المدني.

كما تُسهم الانتخابات المحلية في تحويل المواطن من متلقٍ سلبي للسياسات إلى فاعل يشارك في إنتاج القرار، من خلال مشاركته في صياغة البرامج الانتخابية. ومساهمته في تحديد الأولويات التنموية المحلية. وممارسته للضغط المدني لتنفيذ السياسات التي تعبر عن حاجاته.

وعندما يشعر المواطن أن صوته يحدث فرقاً، وأن ممثليه المنتخبين يخضعون لمساءلته، تتعزز ثقته بالعملية السياسية والمؤسسات العامة. وقد أظهرت تجارب دولية عديدة أن المجتمعات التي تعتمد انتخابات محلية دورية ونزيهة تُظهر مستويات أعلى من الثقة بالمؤسسات مقارنة بتلك التي تعاني من التعيين المركزي أو الانفصال بين المواطن والسلطة، هذا إلى جانب تحسين جودة الخدمات العامة، وبما أن المجالس المحلية المنتخبة تخضع لضغط ومساءلة مباشرة من المواطنين، فإنها تكون أكثر التزاماً بتحسين جودة الخدمات، وتوزيعها بشكل عادل، وتبني سياسات تنموية مستجيبة للحاجات الفعلية للسكان .في الدول التي تعاني من مركزية مفرطة، تُعدّ الانتخابات المحلية خطوة أولى نحو تقليص الفجوة بين المركز (العاصمة، الحكومة) والمحيط (البلدات، القرى، المدن الصغيرة)، إذ تمكن السكان من إدارة شؤونهم بأنفسهم، ما يعزز من وحدة النسيج الوطني ويقلل من التهميش السياسي.

أخيراً فإن الانتخابات المحلية ليست فقط وسيلة لاختيار ممثلين على مستوى القاعدة، بل هي أداة عميقة لإعادة هندسة العلاقة بين المواطن والسلطة على أسس من الشراكة، والعدالة، والمساءلة. وفي السياقات التي يعاني فيها النظام السياسي من أزمة شرعية أو تمثيل – كما هو الحال في فلسطين – يمكن للانتخابات المحلية أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد، ينطلق من المحلي نحو الوطني، ويعزز المواطنة الفاعلة، ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

المبحث الثاني : الديمقراطية التوافقية والمجتمعات المنقسمة

أولاً: نموذج لحكم التعددية في السياقات الهشة

تواجه المجتمعات المنقسمة ـ سواء على أسس إثنية أو دينية أو لغوية أو أيديولوجية ـ تحديات جوهرية في بناء أنظمة حكم ديمقراطية مستقرة. ففي مثل هذه السياقات، لا تكفي الديمقراطية التنافسية القائمة على حكم الأغلبية لتحقيق الاستقرار السياسي، بل قد تُفاقم الانقسامات وتؤدي إلى العنف أو التفكك. لذلك، برز نموذج "الديمقراطية التوافقية" كأحد أبرز النماذج البديلة لتنظيم الحكم في المجتمعات المنقسمة، بما يسمح بتقاسم السلطة بين المكونات المختلفة على قاعدة التوافق بدلاً من الصراع. تشير الديمقراطية التوافقية إلى نموذج سياسي يسعى إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات المتعددة والمقسمة عبر تقاسم السلطة بين المكونات المجتمعية الأساسية، مع الحفاظ على وحدة الدولة من خلال آليات دستورية وسياسية تضمن تمثيل الجميع، وتمنع هيمنة أغلبية دائمة.

ترتكز واقعية الديمقراطية التوافقية كحل للمجتمعات المنقسمة على عدد من العوامل الموضوعية مثل التقليل من احتمالية العنف السياسي ، حيث تمنح الديمقراطية التوافقية جميع الأطراف شعوراً بالتمثيل والقدرة على التأثير في صنع القرار، مما يقلل من دوافع اللجوء إلى العنف كوسيلة للاحتجاج أو المقاومة. وقد أظهرت تجارب البوسنة ولبنان أن غياب التوافق غالباً ما يقود إلى صراعات دموية، في حين أن وجود ترتيبات توافقية ساعد على تجميد النزاع وإن لم يُنهِ أسبابه الجذرية. وإنتاج شرعية سياسية جامعة في المجتمعات المنقسمة، تحتاج الدولة إلى شرعية فوق-فئوية، لا تستند إلى قاعدة أغلبية عرقية أو دينية أو مذهبية. وتسمح الترتيبات التوافقية ببناء شرعية سياسية قائمة على الإجماع بدل الغلبة، ما يُعزز ثقة المواطنين في النظام، ويدعم استقراره. وإعادة بناء العقد الاجتماعي، توفر الديمقراطية التوافقية أرضية

لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال توازن المصالح والاعتراف المتبادل بين المكونات، وهو ما يُعتبر ضرورة في السياقات ما بعد النزاع، حيث تكون الثقة مفقودة بين المكونات المختلفة، وبينها وبين الدولة. ومرونة الانتقال إلى أشكال ديمقراطية أكثر استقراراً لا تُعد الديمقراطية التوافقية حلاً نهائياً دائماً، بل يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية نحو دمقرطة أعمق، تُهيئ الأرضية لتأسيس ثقافة سياسية أكثر قبولاً بالآخر، قد تسمح مستقبلاً بتطوير نموذج ديمقراطي أكثر تنافسية، لكن على أسس عادلة.

على المستوى الدولي هناك تجارب حيث يُعد لبنان من أقدم الأمثلة على تطبيق الديمقراطية التوافقية، حيث يقوم النظام السياسي على المحاصصة الطائفية بموجب اتفاق الطائف (1989)، الذي كرس تقاسم السلطات بين المسيحيين والمسلمين. غير أن التجربة اللبنانية كشفت عن إشكاليات بنيوية مثل ترسيخ الهويات الطائفية، والشلل الحكومي، والفساد .في أعقاب اتفاق دايتون (1995)، تم إنشاء نظام توافق قائم على تمثيل الكروات والبوشناق والصرب، تضمن آليات معقدة للتمثيل والفيتو المتبادل. ورغم النجاح النسبي في وقف الحرب، إلا أن النظام يعاني من الجمود المؤسساتي وصعوبة اتخاذ قرارات جوهرية. وفي بلجيكا وسويسرا تُعتبر تجارب أكثر نجاحاً، حيث تم تطبيق النموذج التوافقي في سياقات أكثر استقراراً وضمن أطر قانونية متقدمة، وبدعم ثقافة سياسية ديمقراطية، ما ساعد على تجاوز الانقسامات اللغوية والإثنية.

من هنا فإن الديمقراطية التوافقية في السياق الفلسطيني لها خصائصها البنيوية حيث يعيش النظام السياسي الفلسطيني انقساماً سياسياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن هناك تعددية فصائلية وتنافس أيديولوجي. وأيضاً هشاشة الثقة بين المواطن والمؤسسة. هذا إلى جانب غياب ثقافة التعددية والاعتراف بالآخر. وعلى هذا الأساس هناك جدوى تطبيق النموذج التوافقي في الحالة

الفلسطينية، إذ أن تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في الحالة الفلسطينية قد يشكل مدخلاً للخروج من حالة الانقسام، عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل النظام الانتخابي لتمثيل كافة الفصائل، وتحديد آليات لاتخاذ القرار السياسي تضمن الشراكة، وتمنع الانفراد بالسلطة. إلا أن التحديات كبيرة، أبرزها غياب الثقة بين الفرقاء السياسيين. والاحتلال الإسرائيلي كعامل خارجي معرقل. وانقسام جغرافي ومؤسساتي مزمن.

لذلك تعتبر الديمقراطية التوافقية حلاً واقعياً في المجتمعات المنقسمة التي تعجز فيها الديمقراطية التنافسية عن تحقيق الاستقرار. ومع أن هذا النموذج ليس خالياً من العيوب، إلا أنه يعد مقاربة انتقالية ممكنة نحو بناء ثقافة سياسية أكثر شمولاً وتشاركية. في السياق الفلسطيني، تعد الديمقراطية التوافقية مدخلاً ضرورياً لتحقيق المصالحة، شرط توافر الإرادة السياسية، وتعزيز الثقافة الوطنية الجامعة، والإصلاح المؤسسي.

الفصل الثاني:
الانتخابات المحلية في قطاع غزة بعد العدوان:
التحديات والاحتياجات ومتطلبات التنفيذ

المبحث الأول : الحرب على قطاع غزة

أولاً : آثر الحرب على قطاع غزة لجهة إجراء الانتخابات المحلية

ما زالت آثار وتجليات وتداعيات الحرب على قطاع غزة ، والتي شنها الاحتلال الإسرائيلي منذ الثامن من تشرين الثاني 2023 حاضرة وبشكل شامل وجذري على مختلف مناحي الحياة في القطاع ، ولم تكن العملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات المحلية بمعزل عن هذا التأثير العميق. فقد ترك العدوان الإسرائيلي دماراً واسعاً طال المرافق الأساسية التي يعتمد عليها أي مسار انتخابي نزيه، وخلق واقعاً اجتماعياً وأمنياً واقتصادياً معقداً يجعل من التفكير في تنظيم انتخابات محلية مسؤولية استثنائية تفوق مجرد الإجراءات الفنية المعتادة. إذ أن تدهور الظروف المعيشية وتدمير البنية التحتية وتفاقم الأزمات السياسية والإنسانية، جميعها ما زلت تشكل بيئة غير مستقرة تهدد بعرقلة أو تأجيل هذا الاستحقاق الديمقراطي، إذا لم توضع خطة متكاملة لمعالجة آثار الحرب بشكل ممنهج وشامل.

البنية التحتية التي تعد العصب الرئيسي لإجراء أي عملية انتخابية تعرضت لدمار هائل، لا سيما المدارس والمراكز والمباني العامة والمرافق البلدية، التي تمثل في الظروف العادية جزءًا من المقرات الأساسية لمراكز الاقتراع والتسجيل وإدارة العملية الانتخابية. وقد خلف هذا الدمار فراغاً كبيراً في القدرة الفنية واللوجستية على تجهيز المراكز الانتخابية، حيث أصبحت كثير من هذه المقرات غير صالحة للاستعمال، أو تقع في مناطق مدمرة يصعب الوصول إليها، أو تشكل خطراً على سلامة الناخبين والقائمين على العملية الانتخابية. كما أن الدمار لم يقتصر على الأبنية، بل طال شبكات الكهرباء، الإنترنت، والاتصالات، التي تشكل ضرورة حيوية لضمان سير العملية الانتخابية وفقاً للمعايير الحديثة في التسجيل الإلكتروني، نقل البيانات، إعلان النتائج، والتواصل مع المواطنين.

أحـد أبـرز التداعيـات الميدانيـة للحـرب كان موجـة النـزوح الداخـلي واسـعة النطـاق، حيـث اضطـر مئـات الآلاف مـن المواطنـين لمغـادرة منازلهـم، إمـا بسـبب تدميرهـا الكامـل أو تضررهـا أو بسـبب اسـتمرار التهديـدات الأمنيـة في مناطقهـم. حيـث يعيـش الكثـير مـن هـؤلاء النازحـين في مراكـز إيـواء مؤقتـة غـير مهيـأة أصـلاً للاسـتخدام طويـل الأمـد، بينـما اسـتقر آخـرون لـدى أقاربهـم في مناطـق أقـل تـضرراً. هـذا الواقـع خلـق تحديـات قانونيـة وإجرائيـة كبـيرة فيـما يتعلـق بحقهـم في المشـاركة في الانتخابـات، خاصـة مـع صعوبـة تحديـد أماكـن اقتراعهـم بدقـة أو تحديـث بياناتهـم في السـجل الانتخـابي، فضـلاً عـن غيـاب الآليـات المرنـة التـي تضمـن إدماجهـم في العمليـة الانتخابيـة رغـم ظروفهـم الصعبـة، مـا قـد يـؤدي عمليـاً إلى اسـتبعاد شريحـة واسـعة مـن الناخبـين قـسراً مـن العمليـة برمتهـا.

ومـن الناحيـة الأمنيـة، خلفـت الحـرب حالة مـن القلق والخـوف العميق في أوسـاط المجتمـع الفلسـطيني في قطـاع غـزة، إذ يعيـش النـاس تحـت وطـأة مشـاعر عـدم الأمـان، في ظـل اسـتمرار التهديـدات بتجـدد العـدوان أو وقـوع تصعيـد عسـكري في أي لحظـة. هـذه الأجـواء تضعـف ثقـة المواطنـين بإمكانيـة إجـراء انتخابـات آمنـة، وتقلـل مـن اسـتعدادهم للمشـاركة، خاصـة في المناطـق القريبـة مـن خطـوط التـماس أو تلـك التـي شـهدت دمـاراً واسـعاً. كـما أن هـذا الواقـع يفـرض صعوبـات كبـيرة عـلى لجنـة الانتخابـات المركزيـة الجهـة المنظمـة للانتخابـات فيـما يتعلـق بتأمـين المراكـز الانتخابيـة وحمايـة العمليـة برمتهـا مـن أي اختراقـات أمنيـة أو محـاولات لتخريبهـا أو التأثـير عليهـا بالقـوة. ومـع انتشـار مظاهـر السـلاح، وتنامـي الشـعور بانعـدام القانـون في بعـض المناطـق، يصبـح مـن الصعـب ضـمان أجـواء انتخابيـة آمنـة ونزيهـة دون معالجـة جذريـة للوضـع الأمنـي الهـش.

الأزمـة السياسـية في قطـاع غـزة والتـي تفاقمـت بفعـل الحرب تشـكل عامـلاً إضافياً يعقـد المشـهد الانتخـابي. فالحـرب لم تسـاهم في توحيـد الصـف الداخـلي بقـدر مـا عمقـت حالـة الانقسـام السـياسي القائـم، وأفـرزت تجاذبات جديـدة مرتبطـة بإدارة

ملف الإعمار، النفوذ المحلي، وتوزيع الموارد، وهو ما يجعل التوصل إلى توافق وطني حقيقي حول إجراء الانتخابات مسألة معقدة تتطلب إرادة سياسية وتفاهمات شاملة تتجاوز المصالح الفئوية الضيقة. وفي ظل استمرار الانقسام، قد تجد بعض القوى السياسية أو المجتمعية في هذه الانتخابات فرصة لتعزيز مواقعها أو فرض رؤيتها الخاصة، ما قد يفقد العملية مضمونها الديمقراطي التعددي، ويحولها إلى أداة لتكريس السيطرة والنفوذ، بدل أن تكون مدخلاً لتجديد شرعية المؤسسات المحلية وتعزيز المشاركة الشعبية.

كما أن الواقع الاجتماعي والنفسي للمواطنين في غزة لا يمكن تجاهله عند الحديث عن الانتخابات المحلية في مرحلة ما بعد الحرب. فالناس يعيشون تحت وطأة صدمات نفسية عميقة نتيجة فقدان أحبائهم، دمار منازلهم، وانعدام الاستقرار في حياتهم اليومية. معاناة الناس لا تقتصر على الجانب المادي فقط، بل تشمل انهيار الشعور بالأمان، وغياب الأمل في مستقبل مستقر، ما يولد حالة عامة من الإحباط واليأس قد تنعكس على المشاركة السياسية، حيث يرى كثيرون أن الانتخابات ليست أولوية، بل رفاهية مؤجلة في ظل انشغالهم بتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء، المأوى، والرعاية الصحية.

كما أن التدهور الاقتصادي غير المسبوق، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة بين فئة الشباب، يضعف الحافز لدى هذه الفئة المهمة للمشاركة في العملية الديمقراطية، ويعزز الشعور باللامبالاة أو فقدان الثقة في جدوى الانتخابات كمخرج فعلي للأزمات المتراكمة.

إلى جانب ذلك، فإن تضرر مؤسسات المجتمع المدني، وإضعاف دور الإعلام المحلي بسبب الدمار واستهداف المقرات ووسائل الاتصال، يضعف البيئة الداعمة للعملية الانتخابية، إذ تفقد هذه المؤسسات قدرتها على القيام بدورها المحوري في التوعية، الرقابة، وتثقيف المواطنين حول أهمية المشاركة

السياسية وأسس العملية الانتخابية النزيهة. وبدون هذا الدور الفاعل، تصبح الانتخابات مجرد إجراء إداري بعيد عن الوعي المجتمعي الحقيقي، ويخشى أن تفقد معناها كتجسيد لإرادة المواطنين الحرة.

إجمالاً، أثبتت التجربة المريرة للحرب الأخيرة على قطاع غزة أن التفكير في الانتخابات المحلية لم يعد مجرد خطوة إدارية أو استحقاق قانوني، بل تحول إلى تحد وطني وسياسي واجتماعي وأمني معقد، يتطلب معالجة شاملة ومتعددة الأبعاد لضمان أن تكون هذه الانتخابات تعبيراً حقيقياً عن إرادة المواطنين، لا إجراء شكلياً هشاً في بيئة غير مستقرة. لا يمكن الحديث عن انتخابات محلية جدية وذات مصداقية في غزة، دون معالجة تبعات الحرب على البنية التحتية، تأمين البيئة الأمنية والسياسية، معالجة ملف النزوح الداخلي، وإعادة بناء الثقة المجتمعية بالمؤسسات، وهي تحديات تتطلب جهوداً منسقة من كافة الأطراف، فلسطينياً ودولياً، لضمان أن تكون الانتخابات مدخلاً حقيقياً نحو الاستقرار وإعادة بناء ما دمرته الحرب، وليس مجرد محطة عابرة تضاف إلى سلسلة الأزمات المتفاقمة في قطاع غزة.

ثانياً : الحاجة لإجراءات قانونية ولوجستية

1. الإجراءات القانونية

تسببت الحرب الأخيرة على قطاع غزة بتعطيل جزء كبير من الإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بالعملية الانتخابية، خاصة ما يتعلق بإجراء الانتخابات المحلية في بيئة معقدة تشهد نزوحاً واسعاً ودماراً كبيراً في البنية التحتية. هذه التداعيات تفرض واقعاً جديداً غير اعتيادي، يستلزم إقرار إجراءات استثنائية ذات طابع قانوني وتنظيمي، لضمان تمكين المواطنين من ممارسة حقهم الانتخابي، ولتجاوز العراقيل التي فرضتها ظروف الحرب، دون المساس بمبادئ الشرعية القانونية ونزاهة العملية الديمقراطية.

أحد أبرز أوجه تعطل الإجراءات القانونية يتمثل في مسألة تسجيل الناخبين، وتحديداً شريحة المواطنين الذين فقدوا منازلهم أو اضطروا للنزوح الداخلي. وفقاً قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته ، يعتمد تحديد مكان الاقتراع وتسجيل الناخبين على عنوان إقامتهم الدائم، وهو ما يصعب تطبيقه في ظل الظروف الحالية التي تشهد تغيرات جغرافية قسرية في أماكن سكن المواطنين. مئات آلاف العائلات اضطرت للانتقال إلى مراكز إيواء مؤقتة، أو الإقامة لدى أقاربهم في مناطق مختلفة، وقد تكون هذه المناطق خارج الدوائر الانتخابية الأصلية لهم، ما يجعلهم فعلياً غير مدرجين على سجلات الناخبين في أماكن تواجدهم الحالية، ويحول دون مشاركتهم في الانتخابات ما لم تتخذ تدابير قانونية استثنائية.

هذا الواقع يتطلب مرونة قانونية مدروسة تسمح بتحديث السجل الانتخابي بشكل يتناسب مع حالة النزوح، من خلال استحداث آليات تسجيل خاصة بالنازحين، سواء عبر فرق ميدانية تزور مراكز الإيواء، أو من خلال منصات إلكترونية تراعي سهولة الاستخدام، وتتيح للمواطنين تعديل بياناتهم بشكل مؤقت دون إسقاط حقوقهم الأصلية في دوائرهم الانتخابية. غير أن هذه التعديلات تحتاج إلى أرضية قانونية واضحة، وتوافق وطني بين الأطراف

السياسية والمجتمعية لضمان قبولها، ومنع التشكيك في قانونية الإجراءات أو اتهامها بتزوير إرادة الناخبين.

2. مراكز التسجيل والاقتراع

تحديد مراكز التسجيل والاقتراع في العملية الانتخابية يعد أحد المرتكزات الجوهرية لضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها، وهو جزء لا يتجزأ من المعايير القانونية والتنظيمية التي تحكم العملية برمتها. قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته ينظم هذا الجانب بشكل دقيق، مستنداً إلى التقسيمات الإدارية والجغرافية الرسمية، لضمان أن يتمكن كل مواطن من ممارسة حقه في التصويت بسهولة وفي نطاق مكان إقامته الأصلي، بعيداً عن أي شكل من أشكال الإقصاء أو التمييز. غير أن العدوان الأخير على قطاع غزة وما نجم عنه من دمار واسع في البنية التحتية، خاصة في المدارس، المراكز المجتمعية، المقرات العامة، والمرافق الخدمية، خلق واقعاً معقداً يتطلب بالضرورة التعامل مع هذه المسألة من منظور استثنائي مدروس، يستجيب للظروف الطارئة التي فرضتها الحرب.

الوضع القائم يبرز الحاجة الملحة لتحديد مراكز اقتراع بديلة تحل محل المراكز التي دمرت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام، وهو أمر لا يمكن تنفيذه بقرارات ارتجالية أو بمعزل عن الأطر القانونية المعتمدة. القانون لا يترك هذا الجانب مفتوحاً للاجتهاد، بل يفرض الإعلان المسبق عن مواقع مراكز الاقتراع، مع ضرورة مراعاة سهولة وصول المواطنين إليها، وضمان العدالة والمساواة في توزيعها، بما لا يربك الناخبين أو يقيد مشاركتهم الفعلية في العملية الانتخابية. وفي الظروف العادية، تحدد لجنة الانتخابات المركزية هذه المراكز بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة، وتعلنها رسمياً عبر وسائل الإعلام والمنصات المعتمدة، وهو ما يمكن المواطنين من معرفة مواقع

اقتراعهم وتنظيم مشاركتهم بشكل سليم.

لكن في واقع ما بعد الحرب، ومع تسجيل أضرار بالغة في معظم المرافق العامة التي كانت تستخدم تقليدياً كمراكز اقتراع، تصبح مسألة البحث عن بدائل آمنة ومناسبة مسألة قانونية وفنية ولوجستية دقيقة في آن واحد. لا يتعلق الأمر فقط بإيجاد مبان بديلة، بل يتطلب الأمر الالتزام بمعايير دقيقة تكفل سلامة العملية الانتخابية وحقوق المواطنين. يجب أن تحدد هذه البدائل وفقاً لمعايير واضحة تتعلق بالقرب الجغرافي من أماكن تواجد المواطنين، خاصة النازحين منهم، لضمان عدم حرمانهم من التصويت بحجة بعد مراكز الاقتراع أو صعوبة الوصول إليها.

إضافة إلى ذلك، يجب التحقق من السلامة الإنشائية والأمنية للمراكز البديلة المحتملة، بحيث تكون آمنة من مخاطر الانهيارات، أو الأضرار الهيكلية التي قد تهدد حياة الناخبين والقائمين على العملية الانتخابية. كما أن جاهزية هذه المراكز من حيث توفر الكهرباء، المياه، وسائل الاتصال، والأثاث والمستلزمات اللوجستية تعد شرطاً أساسياً لضمان سير العملية بسلاسة وانتظام. كذلك لا بد من مراعاة توفير التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، التزاماً بالمعايير الوطنية والدولية التي تضمن حق الجميع في المشاركة السياسية دون عراقيل.

إذا تعذر إيجاد مقرات دائمة بديلة، خاصة في المناطق المتضررة بشدة أو تلك التي أصبحت غير مأهولة أو غير آمنة، يمكن اللجوء إلى خيارات استثنائية مؤقتة، مثل استخدام خيام مجهزة كمراكز اقتراع، أو الاستعانة بمراكز الإيواء المؤقتة، شريطة تهيئتها بالشكل المناسب وتأمينها بشكل كامل. وفي بعض الحالات، قد يصبح من الضروري اعتماد مراكز اقتراع متنقلة عبر حافلات أو مركبات مجهزة، خاصة لخدمة المناطق النائية أو المعزولة التي يصعب إقامة مراكز ثابتة فيها. غير أن هذه الإجراءات الاستثنائية، رغم ضرورتها، لا يمكن

تطبيقها خارج الأطر القانونية، بل يجب أن تقر رسمياً من لجنة الانتخابات المركزية، مع إعلان واضح وشفاف عنها عبر وسائل الإعلام ومنصات التوعية، لضمان أن يكون المواطنون على علم تام بمواقع اقتراعهم الجديدة وآليات المشاركة فيها.

جانب بالغ الأهمية في هذا السياق يتعلق بحقوق المواطنين النازحين في التصويت، خاصة أن العديد منهم اضطروا للانتقال إلى مناطق أو مراكز إيواء خارج دوائرهم الانتخابية الأصلية. القانون يفترض أن التصويت يتم في دائرة الإقامة المسجلة، وهو ما يصطدم بواقع النزوح القسري الذي فرضته الحرب. لمعالجة هذه الإشكالية، يجب اعتماد ترتيبات قانونية واضحة تضمن للنازحين إمكانية التصويت من أماكن تواجدهم المؤقت، مع اتخاذ تدابير دقيقة تحول دون تكرار التصويت أو استغلال هذا الظرف لتحقيق مكاسب سياسية أو تزوير النتائج، وفي ذات الوقت، الحفاظ على حقوقهم في العودة للتصويت ضمن دوائرهم الأصلية في حال تمكنوا من العودة إلى منازلهم قبل موعد الاقتراع.

التعامل مع هذا الملف الحساس لا بد أن يتم في إطار قانوني معلن وشفاف، يتضمن إصدار قرارات واضحة من لجنة الانتخابات المركزية بشأن المراكز البديلة، وتعديل التعليمات والإجراءات التنظيمية بما يتناسب مع الواقع الجديد الذي فرضته الحرب. من المهم أيضاً إشراك القوى السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في مناقشة هذه الترتيبات، لضمان قبولها وتفادي أية طعون قانونية محتملة، ولتعزيز ثقة المواطنين في العملية الانتخابية ككل.

كذلك، تتطلب العملية الانتخابية برمتها، في ظل الوضع الاستثنائي الحالي، تعديلات لوجستية واسعة تشمل تجهيز المراكز الانتخابية، نقل المعدات

والكـوادر، تأمـين المـواد الانتخابيـة، وتوفـير بدائـل تكنولوجيـة لضـمان سـير العملية، خاصـة في ظـل الدمـار الواسـع للبنيـة التحتيـة. هـذه التعديـلات قـد تفـرض بدورها تغيـيرات عـلى الإجـراءات القانونيـة والإداريـة المرتبطـة بالانتخابـات، مثـل تمديـد الفـترات الزمنيـة لبعـض مراحـل العمليـة الانتخابيـة (التسـجيل، الترشـح، الدعايـة، الاقـتراع)، أو تعديـل بعـض الـشروط الفنيـة والإجرائيـة بمـا يتـلاءم مـع الواقـع المفـروض عـلى الأرض. غـير أن أي تعديـل في هـذه الجوانـب يحتـاج إلى توافق وطني صريـح، وإطـار قانـوني واضـح يحـدد بدقـة نطـاق الإجـراءات الاسـتثنائية وآليـات الرقابـة عليهـا، لتفـادي الاتهامـات بالتلاعـب، وضـمان بقـاء العمليـة الانتخابيـة ضمـن مسـارها القانـوني السـليم.

إجـمالاً، تعطـل جـزء مـن الإجـراءات القانونيـة نتيجـة الحـرب عـلى قطـاع غـزة يعـد أمـراً حتميـاً في ظـل حجـم الدمـار والتهجـير القـسري، لكـن معالجـة هـذا الواقـع لا يجـب أن تـأتي عـبر فـرض أمـر واقـع أو تجـاوز القانـون، بـل مـن خـلال إقـرار إجـراءات اسـتثنائية مدروسـة تسـتند إلى توافـق وطنـي، وتخضـع لإشراف ورقابـة صارمـة تضمـن حمايـة حـق المواطنـين في المشـاركة، وتحافـظ في الوقـت ذاتـه عـلى نزاهـة ومصداقيـة العمليـة الانتخابيـة. هـذا التـوازن بـين المرونـة القانونيـة والالتـزام الصـارم بمبـادئ العدالـة والشـفافية هـو السـبيل الوحيـد لإجـراء انتخابـات محليـة في غـزة تعكـس إرادة المواطنـين الحقيقيـة، رغـم التحديـات غـير المسـبوقة التـي فرضتهـا الحـرب.

3. السجل الانتخابي

تحديث السجل الانتخابي وتسهيل تسجيل المواطنين في أماكن النزوح المؤقتة في قطاع غزة يتطلب إجراءات قانونية وتنظيمية دقيقة تضمن شمولية العملية ومرونتها في ظل الظروف الطارئة التي فرضها العدوان. تستند هذه الإجراءات إلى أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.

يبدأ العمل على تحديث السجل الانتخابي من خلال إعداد قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للأماكن المتضررة وأماكن تجمع النازحين، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية، وكالة الأونروا، والبلديات. تشمل هذه القاعدة تحديد أعداد النازحين، مواقعهم، المدارس ومراكز الإيواء والمخيمات المؤقتة، إلى جانب المناطق التي دمرت أو يصعب العودة إليها في الوقت الحالي، مع إعداد خرائط محدثة تعكس واقع الكتل السكانية وأماكن النزوح.

في ظل هذه المعطيات، يتم نشر مراكز تسجيل متنقلة في مراكز الإيواء والمخيمات المؤقتة تحت إشراف موظفي لجنة الانتخابات، إلى جانب فتح مراكز تسجيل ثابتة في المواقع الآمنة القريبة من أماكن تواجد النازحين. تجهز هذه المراكز بجميع المستلزمات التقنية، بما في ذلك أجهزة تحقق إلكتروني وهواتف محمولة تعتمد تطبيقات مخصصة لتسجيل الناخبين.

لتسهيل العملية أكثر، يتم اعتماد آليات تسجيل إلكترونية ورقمية تتيح للمواطنين التسجيل باستخدام هواتفهم الذكية أو أجهزة محمولة توفرها لجنة الانتخابات في نقاط خدمة متنقلة مزودة بالإنترنت. كما تطلق حملة إعلامية رقمية واسعة النطاق لشرح إجراءات التسجيل الإلكتروني بشكل مبسط وباللغتين العربية والإنجليزية.

تحديث بيانات النازحين يتم وفق آلية مرنة تسمح لهم بتعديل بياناتهم مؤقتاً بناءً على أماكن تواجدهم الحالية، مع الاحتفاظ بسجلهم الأصلي.

ويـدرج في السـجل إشـارة خاصـة توضـح وضعهـم كنازحـين مؤقتـين بمـا يمكنهـم مـن التصويـت في مراكـز قريبـة مـن أماكـن النـزوح في حـال تعـذر العـودة إلى منازلهـم يـوم الاقـتراع. تعتمـد العمليـة عـلى وثائـق إثبـات مرنـة تتناسـب مـع الظـروف الاسـتثنائية، مثـل بطاقـة الهويـة الفلسـطينية، شـهادات الإيـواء الصـادرة عـن الأونـروا أو البلديـات، أو شـهادات نـزوح صـادرة عـن المؤسسـات الرسـمية المعنيـة.

يراعـى في هـذا السـياق تقديـم إجـراءات اسـتثنائية لـذوي الاحتياجـات الخاصـة والنسـاء لضـمان شـموليتهم في العمليـة الانتخابيـة. توفـر فـرق ميدانيـة تـزور النسـاء النازحـات في مراكـز الإيـواء والمناطـق المغلقـة لتسـهيل تسـجيلهن، وتعتمـد آليـات تسـجيل مخصصـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة بالتنسـيق مـع مؤسسـاتهم، مـع الحـرص عـلى توفـير بيئـة آمنـة للنسـاء والفتيـات خاصـة في مناطـق النـزوح المكتظـة.

لضـمان شـفافية العمليـة وثقـة المواطنـين بهـا، تـشرك مؤسسـات المجتمـع المـدني في الرقابـة المبـاشرة عـلى إجـراءات التسـجيل، إلى جانـب مشـاركة مراقبـين محليـين ودوليـين لتوثيـق العمليـة ومنـع أي تجـاوزات. كـما تطلـق حمـلات إعلاميـة موجهة لطمأنـة المواطنـين بـأن التسـجيل عمليـة مدنيـة لا ترتبـط بـأي تبعـات سياسـية أو أمنيـة، ويخصـص خـط سـاخن لتلقـي استفسـارات النازحـين حـول إجـراءات التسـجيل والمشـاركة.

تواجـه العمليـة تحديـات عـدة تتطلـب حلـولاً واقعيـة، أبرزهـا صعوبـة الوصـول إلى بعـض مناطـق النـزوح، ويعالـج هـذا الأمـر مـن خـلال اسـتخدام فـرق متنقلـة وبدائـل إلكترونيـة. كـما أن فقـدان الوثائـق الرسـمية لـدى بعـض المواطنـين يعالـج باعتـماد شـهادات نـزوح أو إيـواء صـادرة بالتنسـيق مـع الجهـات الرسـمية. ضعـف الثقـة العامـة في العمليـة الانتخابيـة يواجـه عـبر تكثيـف حمـلات التوعيـة وتقديـم ضمانـات قانونيـة وإشراف دولي. أمـا ضعـف البنيـة التحتيـة الإلكترونيـة في بعـض

المناطق فيعالج بتوفير أجهزة اتصال متنقلة وشبكات إنترنت متنقلة بالتعاون مع شركات الاتصالات.

تحديث السجل الانتخابي وتسهيل تسجيل النازحين في قطاع غزة يتطلب مقاربة مرنة، واقعية، وشاملة تراعي تعقيدات الوضع الإنساني. يعتمد نجاح هذه العملية على الشراكة والتنسيق بين لجنة الانتخابات المركزية، المؤسسات الرسمية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، لضمان حق الجميع في ممارسة دورهم الديمقراطي في الانتخابات البلدية رغم ظروف النزوح والتدمير.

المبحث الثاني : نحو خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ لإجراء الانتخابات البلدية في قطاع غزة بعد وقف العدوان

شهد قطاع غزة عدواناً إسرائيلياً ألحق دماراً واسعاً بالبنية التحتية وأدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والسياسية، الأمر الذي يضاعف الحاجة إلى تعزيز الإدارة المحلية وضمان تمثيل المواطنين في إدارة شؤونهم اليومية. تأتي الانتخابات البلدية في هذا السياق كأداة جوهرية لترسيخ الديمقراطية وتعزيز المساءلة، وتفعيل دور المواطنين في صنع القرار المحلي، خاصة في ظل الحاجة الماسة لإعادة الإعمار وتحسين مستوى الخدمات الأساسية، وهو ما يسهم في إعادة بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات المحلية.

إجراء هذه الانتخابات يستوجب الالتزام الكامل بقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته، وضمان الحيادية والنزاهة والشفافية في كافة مراحل العملية، مع توفير إشراف محلي ودولي موثوق به. ويشكل إشراك جميع القوى السياسية والمجتمع المدني ركيزة أساسية لإنجاح الانتخابات، إلى جانب ضمان مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير بيئة آمنة تسمح بحرية التعبير والتنقل.

تتطلب العملية ترتيباً زمنياً محدداً يبدأ بالإعلان عن التحضير للانتخابات خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها ، يعقبه تحديث شامل للسجل الانتخابي بالتوافق الوطني والمجتمعي في قطاع غزة ، وذلك بسبب تداعيات العدوان ، ثم فتح باب الترشح ، لتلي ذلك فترة الحملات الانتخابية ، على أن يُجرى الاقتراع بعد ذلك.

تتطلب العملية إصدار مرسوم رئاسي يسبقه تفاهم وطني يحدد الإطار القانوني، إلى جانب توفير المستلزمات القانونية والفنية لتجهيز مراكز الاقتراع المتضررة أو استبدالها ببدائل آمنة، مع ضمان تحديث بيانات الناخبين وتسهيل تسجيل المواطنين في أماكن النزوح المؤقتة، وإعداد القوائم الانتخابية

وفقاً للمعايير المعتمدة. كما يستلزم الأمر تشكيل قوة أمنية محايدة بالتنسيق مع جميع الأطراف لتأمين العملية، وحماية مراكز الاقتراع والمراكز اللوجستية، إضافة إلى تأمين المستلزمات اللوجستية من بطاقات الاقتراع والصناديق ، وتجهيز المراكز البديلة سواء في المدارس أو المراكز المجتمعية أو الخيام المؤقتة، وتوفير وسائل نقل خاصة للمواطنين في المناطق المتضررة والمعزولة.

تنفيذ العملية يستلزم حواراً وطنياً شاملاً لضمان قبول نتائج الانتخابات، مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والرقابة، وإطلاق حملات تثقيف واسعة تحث المواطنين على المشاركة وتؤكد على حقوق النساء والشباب وذوي الإعاقة. كما يلعب المجتمع الدولي دوراً محورياً في مرافقة العملية عبر مراقبة الانتخابات من خلال الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، ومنظمات دولية أخرى، إضافة إلى توفير الدعم الفني واللوجستي لتجاوز الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، مع ضرورة الضغط لضمان تثبيت وقف إطلاق النار وتوفير بيئة مستقرة تسمح بإجراء الانتخابات.

يواجه تنفيذ الانتخابات تحديات عدة أبرزها هشاشة الوضع الأمني، ما يستدعي نشر قوات أمن والتنسيق مع كافة الأطراف لضمان الاستقرار، بالإضافة إلى معالجة الأضرار في مراكز الاقتراع من خلال إيجاد بدائل آمنة كاستخدام المدارس السليمة أو الخيام المؤقتة، مع ضرورة استعادة ثقة المواطنين عبر حملات توعية وضمانات قانونية واضحة، والتعامل مع احتمالية مقاطعة بعض القوى السياسية من خلال تكثيف الحوار الوطني وإبراز أهمية الانتخابات للجميع.

يتوقع أن تسفر الانتخابات عن مجالس بلدية جديدة تمثل المواطنين وتعبر عن إرادتهم، وتعزز دور الهيئات المحلية في إدارة عملية إعادة الإعمار، وتسهم في نشر ثقافة المشاركة الديمقراطية وإجراء الانتخابات بشكل دوري، وهو ما يعزز الثقة بالمؤسسات المحلية ويدعم الاستقرار الداخلي.

الانتخابات البلدية في قطاع غزة تمثل خطوة جوهرية لإعادة بناء النسيج المجتمعي وتكريس الاستقرار بعد العدوان. نجاحها مرهون بإرادة سياسية جادة، وتنسيق وطني منظم، ودعم دولي فعال، وتخطيط دقيق يأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحديات الاستثنائية في القطاع. ومن خلال هذا التوجه المدروس، يمكن ضمان تنظيم انتخابات ديمقراطية تعبّر عن الإرادة الحقيقية للمواطنين وتسهم في بناء مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً.

الفصل الثالث :
العلاقة بين الحكم المحلي والانتخابات المحلية

المبحث الأول : دور الانتخابات المحلية في ترسيخ السلم الأهلي وإعادة بناء العقد الاجتماعي

أولاً : كمقدمة ومدخل لتعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي

تعد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي من الركائز الأساسية لاستقرار الدول، لا سيما في السياقات التي تعاني من انقسامات داخلية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مناطقية. ويشير مفهوم الوحدة الوطنية إلى شعور المواطنين بالانتماء إلى كيان سياسي جامع، تتجسد فيه قيم المواطنة والمساواة والهوية المشتركة. أما التماسك الاجتماعي، فهو قدرة المجتمع على بناء علاقات إيجابية بين أفراده ومكوناته، تقوم على الثقة المتبادلة، والعدالة الاجتماعية، والاحترام المتبادل .في هذا السياق، تبرز الانتخابات المحلية كآلية ديمقراطية لا تقتصر على اختيار ممثلين في الهيئات المحلية، بل تتجاوز ذلك لتكون أداة لبناء التوافق، وفتح قنوات المشاركة، وتعزيز الانتماء المجتمعي من القاعدة نحو القمة.

يمثل الحكم المحلي أحد أهم آليات الدولة الحديثة لتعزيز المشاركة السياسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتقريب مؤسسات الدولة من المواطن. وتُعدّ الانتخابات المحلية الأداة الشرعية التي تمنح هذا النظام طابعه الديمقراطي، من خلال تمكين المواطنين من اختيار ممثليهم على مستوى البلديات والمجالس القروية. وبذلك، تتجاوز الانتخابات المحلية بعدها الإجرائي، لتصبح مدخلًا حيوياً لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يعزز من بناء السلم الأهلي ويكرس ثقافة التعددية والتسامح والتعايش داخل المجتمعات المحلية، خاصة في السياقات التي تعاني من انقسام سياسي أو صراع اجتماعي. وفي السياق الفلسطيني الذي يشهد أزمات سياسية واجتماعية متواصلة، تبرز الحاجة الماسة إلى آليات مجتمعية قادرة على تعزيز السلم الأهلي، وتثبيت

قيم التماسك الاجتماعي، وبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات. وفي هذا الإطار، يحتل الحكم المحلي والانتخابات المحلية مكانة مركزية ليس فقط في تحسين مستويات الحكم والإدارة، وإنما كوسيلة فاعلة لتعزيز الحوار المجتمعي، ونزع فتيل النزاعات، وترسيخ ثقافة السلم الأهلي في مختلف المستويات المحلية. إن العلاقة بين الحكم المحلي والانتخابات المحلية ليست علاقة إجرائية بحتة، بل علاقة ديناميكية تنطوي على إمكانات كبيرة لتكريس الاستقرار الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة المشتركة في بيئات غالباً ما تكون عرضة للاستقطاب والانقسام.

ومن هنا فإن الحكم المحلي يشكل مساحة للتعايش والتفاعل المجتمعي يعد الحكم المحلي بطبيعته الأقرب إلى المواطن والأكثر تأثيراً في تفاصيل حياته اليومية. فالمجالس البلدية والقروية المنتخبة تشكل المجال المؤسسي الأول الذي يلتقي فيه المواطن مع الإدارة العامة بصورة مباشرة، بعيداً عن تعقيدات وهياكل الحكم المركزي. في المجتمعات المتنوعة أو المنقسمة، كما هو الحال في فلسطين، يوفر الحكم المحلي منصة عملية لتعزيز التفاعل اليومي بين مختلف الفئات الاجتماعية، على قاعدة التعاون المشترك في قضايا الخدمات والتنمية المحلية .من خلال توفير خدمات متساوية، وإدارة موارد المجتمع بشكل عادل، يستطيع الحكم المحلي الإسهام في بناء الثقة بين المواطنين، وتخفيف الاحتقانات القائمة، بما يعزز أسس السلم الأهلي.علاوة على ذلك، يتيح الحكم المحلي المجال لظهور قيادات محلية قادرة على لعب دور الوساطة الاجتماعية، وحل النزاعات المجتمعية على مستوى القاعدة، مما يكرس ثقافة الحوار والتفاهم بدل الصراع والإقصاء.

كما تشكل الانتخابات المحلية مدخلاً لتعزيز المشاركة والتماسك الاجتماعي، فالانتخابات المحلية، حين تجرى بصورة ديمقراطية وشفافة، تمثّل آلية محورية في تعزيز السلم الأهلي. فهي تعيد الاعتبار لمفهوم المشاركة المجتمعية في

صنع القرار، وتمنح المواطنين شعوراً بامتلاك أدوات التأثير في الشأن العام .هذا الشعور بالمشاركة يعزز قيم المواطنة المشتركة ويقلل من فرص الانجرار إلى العنف أو النزاع. كما تتيح الانتخابات المحلية للقوى السياسية والاجتماعية المتنوعة التعبير عن نفسها في إطار سلمي ومؤسسي، ما يحوّل التنافس السياسي إلى منافسة مشروعة داخل قواعد ديمقراطية متفق عليها.

كذلك، تساهم الانتخابات في تجديد النخب المحلية بشكل دوري، وهو ما يتيح إدخال قوى جديدة، أكثر تمثيلاً وتعبيراً عن حاجات المجتمع، إلى مواقع صنع القرار. هذا التجديد يعزز دينامية الحياة السياسية، ويُضعف نزعات الاحتكار والهيمنة، التي غالباً ما تكون من بين العوامل المغذية للصراعات المجتمعية. ومن جهة أخرى، توفر الحملات الانتخابية ذاتها فرصاً للحوار المجتمعي، وطرح القضايا المحلية ضمن مناخ من التعددية والتنوع، ما يدعم نشوء ثقافة سياسية تقوم على التفاعل والتفاوض، لا على الإقصاء أو العنف.

إذا نستطيع القول أن هناك علاقة جدلية بين الحكم المحلي، الانتخابات، والسلم الأهلي، حيث تتجلى هذه العلاقة الجدلية بشكل وثيق بين الحكم المحلي، الانتخابات المحلية، والسلم الأهلي؛ فكل منهما يغذي الآخر بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، فالحكم المحلي الديمقراطي يسهم في تعزيز الثقة المجتمعية بالمؤسسات، وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار والسلم الأهلي. كما أن الانتخابات المحلية النزيهة تعزز شرعية الحكم المحلي وتكرّس المشاركة الشعبية، ما يعمق من إحساس المواطنين بالانتماء الجماعي. والسلم الأهلي بدوره يمكن من إجراء انتخابات في بيئة آمنة، ويتيح مجالاً لحكم محلي فعّال ومستقر.

بالتالي، تشكل الانتخابات المحلية والحكم المحلي الديمقراطي حلقة إيجابية متكاملة، فكلما تعززت مستويات المشاركة المحلية في الحكم عبر الانتخابات، زاد الاستقرار الاجتماعي، وتكرست ثقافة الحوار، وقلت فرص نشوب النزاعات.

وفي السياق الفلسطيني، حيث يعد السلم الأهلي هشاً بفعل استمرار الاحتلال والانقسام السياسي، تزداد أهمية هذا التكامل بين الانتخابات المحلية والحكم المحلي كرافعة لترسيخ الاستقرار المجتمعي.

كما تلعب المجالس المحلية المنتخبة دوراً في الوقاية من النزاعات وتؤدي أدواراً محورية في الوقاية من النزاعات وتعزيز السلم الأهلي من خلال آليات تسوية النزاعات المجتمعية ، من خلال لجان مجتمعية ولجان صلح تابعة للمجالس المحلية أو بالتعاون مع وجهاء المجتمع. ووجود برامج تعزيز التماسك الاجتماعي ، وذلك عبر تنظيم أنشطة ثقافية وتربوية تُعزز قيم التسامح والحوار داخل المجتمع المحلي. وإدارة عادلة للموارد من خلال توزيع الخدمات والموارد البلدية بشكل عادل بين الأحياء والفئات المختلفة، ما يقلل من أسباب الشعور بالتمييز أو التهميش. والاستجابة السريعة للأزمات المحلية بما يعزز الثقة بالمجلس المحلي كمؤسسة جامعة قادرة على تلبية احتياجات جميع المواطنين دون تحيز .كل هذه الأدوار تعزز وظيفة المجالس المحلية كأدوات "بناء سلام مجتمعي مستدام"، خصوصاً في بيئات ما بعد النزاع أو الانقسام، كما هو الحال في فلسطين.

ولكي تؤدي الانتخابات المحلية والحكم المحلي دورهما الكامل في تعزيز السلم الأهلي، يجب توفير عدد من الشروط المسبقة ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية بما يُعزز شرعية المجالس المحلية المنتخبة ويحصنها من الطعن أو التشكيك. وتحييد العمل البلدي عن الاستقطابات السياسية الحادة لضمان أن تبقى المجالس المحلية مجالاً لخدمة المواطنين جميعاً، لا ساحة لتصفية الحسابات الحزبية. وتعزيز مشاركة النساء والشباب في المجالس المحلية لإثراء التمثيل المجتمعي، وبث ديناميكيات جديدة في العمل المحلي. وتمكين المجالس المحلية مادياً وإدارياً حتى تكون قادرة فعلاً على القيام بأدوارها التنموية والاجتماعية بفاعلية.

في السياق الفلسطيني، تعد العلاقة بين الحكم المحلي والانتخابات المحلية مدخلاً محورياً لتعزيز السلم الأهلي وبناء ثقافة ديمقراطية تشاركية .فعبر تفعيل الانتخابات المحلية كمسار ديمقراطي حقيقي، وتعزيز الحكم المحلي كإطار جامع ومنصف، يمكن تحقيق تراكمات إيجابية تفضي إلى مجتمعات أكثر تماسكاً، وقدرة على إدارة تنوعها واختلافاتها بطريقة سلمية. وإذا ما اقترن ذلك بإرادة سياسية صادقة، وبيئة قانونية داعمة، يمكن أن يصبح الحكم المحلي أحد أبرز روافع استعادة الوحدة الوطنية، وبناء السلم الأهلي المستدام في فلسطين.

أخيراً إن العلاقة بين الحكم المحلي، والانتخابات المحلية، وبناء السلم الأهلي هي علاقة تكاملية ذات بعد استراتيجي، لا سيما في السياقات التي تمر بمراحل انتقال أو انقسام سياسي، كالحالة الفلسطينية. فالحكم المحلي المنتخب يشكل بوابة لإعادة بناء العقد الاجتماعي، وتعزيز التعايش بين المواطنين، وتوسيع دوائر المشاركة، وبالتالي التمهيد لإرساء سلم أهلي مستدام يقوم على العدالة، والتمثيل، والمساءلة من القاعدة نحو القمة. حيث تشكل الانتخابات المحلية ركيزة أساسية في أي مشروع وطني لبناء التماسك الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية، خصوصاً في المجتمعات التي تواجه انقسامات سياسية أو اجتماعية حادة. فهي تُعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة على أسس المشاركة والثقة، وتفتح المجال لبناء هويات جامعة من خلال الفعل الديمقراطي المحلي. ومع ذلك، يبقى نجاح هذا الدور مرهوناً بمدى نجاعة الأطر القانونية، ونزاهة العملية الانتخابية، وإرادة الفاعلين السياسيين في تبني خطاب جامع لا إقصائي.

ثانياً: فرص توظيف الانتخابات المحلية لتعزيز المصالحة المجتمعية من خلال إعادة بناء العقد الاجتماعي

في المجتمعات المنقسمة سياسياً والممزقة اجتماعياً نتيجة النزاعات الداخلية أو الاحتلال، تمثل الانتخابات المحلية أداة مركزية ليس فقط لإدارة التعددية، بل لإعادة نسج النسيج الاجتماعي وترميم الثقة بين المواطنين ومؤسسات الحكم. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية توظيف الانتخابات المحلية كآلية لتعزيز المصالحة المجتمعية عبر إعادة بناء العقد الاجتماعي بشكل تدريجي، من القاعدة نحو القمة، أي من المستوى المحلي نحو المستويين المركزي والوطني، ضمن مقاربة تشاركية أفقية تضع المواطن في مركز عملية إعادة التشكل السياسي والمؤسسي.

العقد الاجتماعي هو الإطار الذي يحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويقوم على التوافق بين الأفراد والمؤسسات حول الحقوق، والواجبات، وآليات توزيع السلطة والموارد. وفي السياقات التي انهار فيها هذا العقد أو تآكل، تصبح الحاجة ملحّة لإعادة بنائه بطريقة تضمن إشراك مختلف الفئات، وتستجيب للتحولات الاجتماعية والسياسية.

كما أن التلاقي بين الانتخابات والعقد الاجتماعي يتجسد من خلال الانتخابات – لا سيما المحلية – ليست فقط آلية تمثيل، بل عملية سياسية واجتماعية تُعيد تشكيل التوافقات المجتمعية حول من يحكم، وكيف يُحكم، وعلى أي أسس. لذلك، فإن الانتخابات المحلية تعد فرصة عملية لبناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الشرعية المجتمعية، والتمثيل العادل، والشراكة في إدارة الشأن العام.

بعد نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، استخدمت الانتخابات المحلية لبناء توافقات مجتمعية في المجتمعات المقسمة، من خلال تعزيز الحكم المحلي الشامل والمشاركة القاعدية. وفي مرحلة ما بعد الثورة في

تونس ، لعبت الانتخابات المحلية دوراً في إعادة الثقة بالدولة، عبر تمكين البلديات من ممارسة صلاحيات أوسع وبناء علاقات تشاركية مع المواطنين.
وفي السياق الفلسطيني رغم الانقسام السياسي، أثبتت الانتخابات المحلية – كما في انتخابات 2012 و2017 و2021 – 2022 أنها أكثر قدرة على استيعاب التعددية وبناء توافقات محلية، وهو ما يعكس إمكاناتها في توسيع قاعدة المصالحة الوطنية.

لذلك تمثل الانتخابات المحلية فرصة إستراتيجية لإعادة بناء العقد الاجتماعي في السياقات المتأزمة، كونها تُعيد الاعتبار للمواطن كفاعل سياسي وشريك في إدارة الشأن العام. ومن خلال تمكينه على المستوى المحلي، يمكن تأسيس نموذج قاعدي للتوافق والمصالحة، يُمهد لصياغة عقد اجتماعي وطني جديد قائم على التعددية، والمشاركة، والعدالة، والمساءلة. في الحالة الفلسطينية، قد تكون الانتخابات المحلية إحدى الأدوات القليلة المتبقية لترميم ما تبقى من شرعية سياسية، وفتح نافذة أمل نحو وحدة وطنية حقيقية تبدأ من البلديات والقرى، وتمتد صعوداً نحو مؤسسة الدولة.

كما تعد الانتخابات المحلية كأداة للمصالحة حيث تعتبر قناة لمشاركة المواطنين في الشأن العام بعيداً عن استقطابات النخب، إذ تكرس مفاهيم التعايش، والشراكة، والتمثيل العادل، مما يتيح إعادة بناء العلاقات الأفقية بين مكونات المجتمع المحلي، على أسس من التوافق والاحترام المتبادل. المصالحة لا تُفرض من الأعلى بقرارات سياسية فقط، بل تُبنى من القاعدة المجتمعية عبر الاعتراف المتبادل، والمشاركة السياسية المتوازنة، وآليات العدالة المحلية، ومراقبة الأداء العام لضمان العدالة والشفافية.

ومن هنا فإن الانتخابات المحلية تمثل لحظة سياسية واجتماعية يمكن استثمارها لإعادة بناء الثقة داخل المجتمعات المنقسمة، ولا يمكن أن تؤدي هذا الدور دون وجود مجتمع مدني نشط ومؤسسات قاعدية قوية تؤدي

دورهـا في الرقابـة والمسـاءلة والمشـاركة. إن تفعيـل هـذا الـدور يشـكل حجـر الزاويـة في مـشروع بنـاء مصالحـة مجتمعيـة عادلـة وشـاملة ومسـتدامة تنطلـق مـن النـاس، وتُعيـد ترسـيخ العقـد الاجتماعـي عـلى أسـس مـن العدالـة، والتمثيـل، والمسـؤولية المشـتركة.

المبحث الثاني:الانتخابات المحلية كأداة لتجسير الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

أولاً : الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية

منذ الانقسام السياسي الفلسطيني الذي وقع في عام 2007، تعمّقت الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس فقط على المستوى السياسي والمؤسسي، بل أيضاً على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. وفي ظل تعثر المصالحة الوطنية وغياب الانتخابات العامة، تطرح الانتخابات المحلية كآلية بديلة وواقعية يمكن توظيفها لتجسير هذه الفجوة، وإعادة بناء النسيج الوطني من القاعدة، على أسس من الشراكة والتوافق المجتمعي والمؤسسي. فالانتخابات المحلية لا ترتبط فقط بإدارة الشأن البلدي، بل هي عملية سياسية واجتماعية تسهم في إعادة دمج مكونات الشعب الفلسطيني في إطار مؤسسي موحد، وتمكين المواطنين في كلا الشطرين من التعبير عن إرادتهم، والمشاركة في صنع القرار على مستوى الحكم المحلي، بعيداً عن الاستقطاب الحزبي والانقسام الجغرافي.

فالانتخابات البلدية لا تخضع لنفس الاستقطاب المرتبط بالانتخابات التشريعية أو الرئاسية، بل تمثل مستوى إدارياً أقرب إلى المواطنين، مما يجعلها أداة مناسبة للتقارب، إذ تركز على تقديم الخدمات المحلية بعيداً عن المناكفات السياسية. وتسمح بمشاركة واسعة من مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية. وتعزز من شرعية الهيئات المحلية كإطار مشترك بين الضفة وغزة. وفي أحيان كثيرة توفر الانتخابات المحلية فرصة لتشكيل قوائم توافقية تضم مرشحين من تيارات متعددة، ما يقلل من تأثير الاستقطاب السياسي، ويعيد الاعتبار لفكرة الشراكة الوطنية التعددية.

الانقسام السياسي أدى إلى شلل في مؤسسات الحكم الوطني وتعميق الفجوات

الاجتماعيــة والاقتصاديــة بــين مكونــات الشــعب الفلســطيني. وفي ظــل تعــثر مســاعي المصالحــة السياســية عــلى المســتويات العليــا، تــبرز الانتخابــات المحليــة كأداة إســتراتيجية ذات طابــع تدرجــي يمكــن أن تســاهم في تجســير هــذه الفجــوات وإعــادة بنــاء الوحــدة الوطنيــة مــن القاعــدة إلى القمــة.

حيــث تمثــل الانتخابــات المحليــة أداة ديمقراطيــة أساســية لإشراك المواطنــين في صنــع القــرار المتعلــق بشــؤونهم اليوميــة. ومــن خــلال تنظيــم هــذه الانتخابــات بشــكل دوري، عــادل وشــفاف في كل مــن الضفــة الغربيــة وقطــاع غــزة، يمكــن تعزيــز شــعور المواطنــين بالانتــماء إلى فضــاء سياسي موحــد، عابــر للانقســامات الجغرافيــة والحزبيــة. وفي ذات الوقــت تتيــح هــذه الانتخابــات الفرصــة للمواطنــين لممارســة حقوقهــم السياســية في إطــار مؤسســي وقانــوني، بعيــداً عــن هيمنــة الانقســام، مــا يســهم في إعــادة دمجهــم في العمليــة الديمقراطيــة الشــاملة. كــما توفــر الانتخابــات المحليــة منصــة لإبــراز قــوى المجتمــع المــدني، المســتقلين، والفعاليــات الشــبابية والنســائية، بمــا يعيــد الحيويــة إلى النظــام الســياسي الفلســطيني.

ولذلــك يمكــن أن تكــون الهيئــات المحليــة أداة مــن أدوات تفعيــل المؤسســات والحــوار والتعــاون ، حيــث يمكــن أن تلعــب المجالــس البلديــة والقرويــة المنتخبــة دوراً محوريــاً في إدارة الشــأن المحــلي، وتعــد مــن أبــرز مؤسســات الحكــم القاعــدي القــادرة عــلى تعزيــز الثقــة بــين المواطنــين والمؤسســات. مــن خــلال تفعيــل دور هــذه المجالــس كمســاحات للحــوار والتعــاون، يمكــن خلــق بيئــة تفاعليــة تســمح بتبــادل الأفــكار والعمــل المشــترك بــين مختلــف مكونــات المجتمــع الفلســطيني، مــا يخفــف مــن حالــة الاســتقطاب والانقســام.

عــلاوة عــلى ذلــك، تســهم هــذه المؤسســات في تعزيــز مفهــوم المواطنــة المتســاوية، حيــث تُبنــى شرعيتهــا عــلى المشــاركة الشــعبية، وليــس عــلى أســاس الانتماء الســياسي أو الجغــرافي. إن نجــاح المجالــس المحليــة في تقديــم خدمــات نوعيــة للمواطنــين يشــكل عامــلاً محوريــاً في تعزيــز الثقــة بالعمليــة الانتخابيــة ومخرجاتهــا، ويدفــع

المواطنين إلى الانخراط بشكل أوسع في الشأن العام. وعلى هذا الأساس يمكن أن تلعب الانتخابات المحلية دوراً تمهيدياً لاستعادة الوحدة الوطنية، حيث لا تقتصر أهمية الانتخابات المحلية على البعد الإداري والتنموي، بل تمتد لتشكل رافعة سياسية واجتماعية نحو استعادة الوحدة الوطنية. فتنظيم الانتخابات في شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلة قانونية واحدة وإشراف وطني محايد، يعد مؤشراً على وجود إرادة سياسية صادقة للخروج من حالة الانقسام. يمكن للانتخابات المحلية أن تفتح أفقاً جديداً للحوار بين القوى السياسية، من خلال التنافس الإيجابي على قاعدة البرامج التنموية والخدمية، وليس عبر الخطاب الإقصائي أو الانقسامي. كما أنها تخلق ديناميكيات مجتمعية قاعدية تفضي إلى بناء كتلة اجتماعية ضاغطة من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية.

ومن هنا فإن متطلبات نجاح العملية الانتخابية لكي تكون مقدمة لتعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية مرتبط في الأساس في وجود إرادة سياسية حقيقية، لذلك يجب أن تتبنى القيادة السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خيار الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية، وأن تلتزم بعدم تسييس العملية الانتخابية أو استخدامها لتكريس الانقسام. هذا إلى جانب تعزيز مشاركة المواطنين بشكل كبير خصوصاً بين فئات الشباب والنساء والمستقلين، الأمر الذي يعزز الطابع التعددي للانتخابات، ويدعم فرص بناء توافق وطني عريض. كما يتطلب ذلك ضمان حرية العمل الانتخابي لجميع القوى والأفراد، بما يشمل حرية تشكيل القوائم الانتخابية، والتعبير عن الرأي، والتنظيم .

في حال تحقق هذه الشروط، يمكن للانتخابات المحلية أن تشكل نقطة تحول حقيقية في المسار السياسي الفلسطيني. فهي تسمح بإعادة بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الحكم، وتكسر الجمود السياسي الذي فرضه الانقسام.

كما تساهم في خلق شبكة من العلاقات المؤسسية والاجتماعية العابرة للحدود الجغرافية، ما يمهد الطريق أمام استحقاقات سياسية أكبر، كتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية شاملة.

إن نجاح نموذج الانتخابات المحلية في تحقيق هذه الأهداف سيعطي دفعة قوية لمسار المصالحة الوطنية، وسيبرهن على أن الإرادة الشعبية قادرة على تجاوز الانقسامات التي فشلت القيادات السياسية في معالجتها. من هنا، فإن توظيف الانتخابات المحلية كأداة إستراتيجية ينبغي أن يحتل مكانة مركزية في أي رؤية فلسطينية لإعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي على أسس ديمقراطية ووحدوية.

لذلك فإن معالجة الانقسام الفلسطيني المزمن يتطلب اعتماد مسارات متعددة ومتكاملة، يكون المسار القاعدي، القائم على تفعيل دور المواطنين والمؤسسات المحلية، أحد أهم مكوناتها. وفي هذا السياق، تمثل الانتخابات المحلية فرصة ثمينة لا يجب التفريط بها، فهي قادرة على إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة، وبناء جسور الثقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمهيد الطريق نحو نظام سياسي فلسطيني موحد وديمقراطي. من الضروري إذاً العمل على تهيئة الشروط الضرورية لإنجاح هذا المسار، وضمان أن تتحول الانتخابات المحلية من استحقاق إجرائي إلى أداة فاعلة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والوحدة والكرامة.

أخيراً تشكل المصالحة الوطنية في السياق الفلسطيني هدفاً إستراتيجياً ومطلباً شعبياً ملحاً بعد سنوات من الانقسام السياسي والاجتماعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا الانقسام لم يقتصر على مستويات النخبة السياسية، بل طال أيضاً النسيج الاجتماعي، وأثر سلباً على ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية. في ظل هذا الواقع، تبرز الانتخابات —بكافة مستوياتها، لا سيما المحلية منها— كمنصة حيوية يمكن من خلالها فتح فضاءات حوار مجتمعي واسع النطاق

حـول المصالحـة الوطنيـة. فالانتخابـات ليسـت مجـرد آليـة لاختيـار ممثلـين أو إدارة شـؤون محليـة؛ بـل هـي، في جوهرهـا، ممارسـة ديمقراطيـة جماعيـة تُعيـد الاعتبـار لفكـرة المواطنـة المتسـاوية، وتفتـح المجـال أمـام التفاعـل بـين مختلـف مكونـات المجتمـع عـلى قاعـدة البرامـج والخطـاب الجامـع بـدلاً مـن الاصطفافـات الإقصائيـة.

ثانياً : الانتخابات المحلية كمنصة لحوار مجتمعي حول المصالحة الوطنية

رغـم أن البعـض يـرى في الانتخابـات المحليـة أنهـا ذات طابـع سـياسي ، إلا أنهـا تُعـدّ في الوقـت ذاتـه عمليـة اجتماعيـة بامتيـاز. فهـي مناسـبة لإعـادة تعريـف العلاقـات بـين المواطنـين والمؤسسـات، وبـين مكونـات المجتمـع المختلفـة. حـين تُجـرى الانتخابـات في بيئـة منفتحـة وتشـاركية، فإنهـا تتيـح الفرصـة لمختلـف القوى المجتمعيـة، بمـا فيهـا الأحـزاب السياسـية، مؤسسـات المجتمـع المـدني، الفعاليـات النسـوية والشـبابية، الفئـات المهمشـة، للتعبـير عـن رؤاهـا وتطلعاتهـا، وللانخـراط في حـوار مفتـوح حـول مسـتقبل المجتمـع.

وفي الحالـة الفلسـطينية، حيـث عمـق الانقسـام حالـة العزلـة المتبادلـة بـين أجـزاء الوطـن وبـين مكوناتـه السياسـية والاجتماعيـة، تتيـح الانتخابـات فرصـة لإعـادة الوصـل بـين هـذه الأجـزاء. فالحمـلات الانتخابيـة، اللقـاءات العامـة، المناظـرات، والحـوارات المجتمعيـة التـي تسـبق الانتخابـات وتمتـد خلالهـا، يمكـن أن تشـكل فضـاءات مفتوحـة للحـوار حـول قضايـا المصالحـة، عـلى قاعـدة احـترام التنـوع والسـعي لبنـاء أرضيـة وطنيـة مشـتركة.

ومـن هنـا فيمكـن أن تلعـب الحمـلات الانتخابيـة دوراً محوريـاً في تحفيز النقاشـات العامـة. ففـي مراحـل الحمـلات، تطـرح القضايـا السياسـية والاجتماعيـة عـلى بسـاط البحـث العـام، ويتـم تفاعـل المواطنـين مـع الأفـكار المطروحـة. وهنـا تكمـن أهميـة إدراج ملـف المصالحـة الوطنيـة كموضـوع محـوري في الأجنـدة الانتخابيـة ومـن خـلال تركيـز القوائـم والمرشـحين عـلى قضايـا إنهـاء الانقسـام، واسـتعادة

وحـدة المؤسسـات الوطنيـة، وتعزيـز العدالـة الانتقاليـة، يمكـن نقـل الحـوار حـول المصالحـة مـن صالونـات النخبـة إلى الحيـز العـام.

هـذا الحـوار العـام يمكـن أن يحقـق عـدة أهـداف منهـا إشراك المواطنـين حيـث يصبـح المواطنـون طرفـاً فاعـلاً في مناقشـة مسـار المصالحـة، بـدلاً مـن أن يُختـزل الأمـر في تفاهـمات مغلقـة بـين الفصائـل .وتعزيـز المسـاءلة حيـث يُمكـن محاسـبة القـوى السياسـية والمرشـحين عـلى مواقفهـم مـن المصالحـة مـن خـلال صناديـق الاقـتراع. وأيضـاً إبـراز قـوى جديـدة، حيـث تتيـح الانتخابـات المجـال أمـام بـروز قـوى مجتمعيـة جديـدة تحمـل خطابـاً وحدويـاً جامعـاً، مـا يكـسر احتـكار بعـض الأطـراف للخطـاب السـياسي السـائد.

كـما لا يقتـصر دور الانتخابـات عـلى فتـح النقـاش في لحظـة انتخابيـة مؤقتـة، بـل تمتـد آثارهـا إلى مـا بعـد تشـكيل المجالـس المنتخبـة. فالمجالـس المحليـة، باعتبارهـا مؤسسـات قاعديـة منتخبـة، يمكـن أن تشـكّل منصـات دائمـة لتعزيـز الحـوار المجتمعـي حـول المصالحـة الوطنيـة. وذلـك مـن خـلال تنظيـم جلسـات اسـتماع، مشـاورات مجتمعيـة، مبـادرات شـبابية ونسـائية، والاشـتباك مـع قضايـا الوحـدة المجتمعيـة، يمكـن لهـذه المجالـس أن تخلـق ديناميكيـات مجتمعيـة جديـدة تُعـزز مـن فـرص المصالحـة عـلى المسـتوى القاعدي.كـما أن نجـاح العمـل المشـترك داخـل هـذه المجالـس بـين ممثلـين عـن تيـارات سياسـية مختلفـة، يمكـن أن يقـدم نموذجـاً عمليـاً للوحـدة في إطـار التعدديـة، مـا ينعكـس إيجابـاً عـلى المـزاج الشـعبي تجـاه مـشروع المصالحـة.

وعليـه فـإن الانتخابـات ليسـت مجـرد أداة تقنيـة لاختيـار ممثلـين، بـل هـي فرصـة مجتمعيـة كـبرى لإعـادة بنـاء الثقـة، وتوسـيع فضـاءات الحـوار، وإعـادة الاعتبـار لفكـرة الوحـدة الوطنيـة في وجـدان المواطنـين. في السـياق الفلسـطيني، حيـث فشـلت مسـارات المصالحـة الرسـمية في تحقيـق نتائـج ملموسـة، تتيـح الانتخابـات فرصـة لتعزيـز مسـار تصالحـي قاعـدي، ينبـع مـن المجتمـع نفسـه.

لـكي يتحقـق هـذا الهـدف، ينبغـي الاسـتثمار الواعـي في البعـد الحـواري للعمليـة الانتخابيـة، وضـمان أن تكـون سـاحة الانتخابـات فضـاءً مفتوحـاً لطـرح قضايـا المصالحـة الوطنيـة، ولإعـادة بنـاء اللحمـة الاجتماعيـة والسياسـية عـلى أسـس ديمقراطيـة وتشـاركية. إن تحقيـق مصالحـة حقيقيـة ومسـتدامة يبـدأ مـن القاعدة، والانتخابـات المحليـة يمكـن أن تكـون أحـد أبـرز الجسـور نحـو هـذا الهـدف الوطنـي الكبـير.

أخـيراً توظيـف الانتخابـات المحليـة كأداة لتجسـير الفجـوة بـين الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة قـد يمثـل فرصـة إسـتراتيجية لإعـادة توحيـد الجغرافيـا السياسـية والاجتماعيـة الفلسـطينية مـن الأسـفل إلى الأعـلى. فمـن خـلال هـذه الانتخابـات، يمكـن إعـادة دمـج المواطنـين في عمليـة ديمقراطيـة جامعـة، وتفعيـل المؤسسـات القاعديـة كمسـاحات حـوار وتعـاون، والتمهيـد لاسـتعادة الوحـدة الوطنيـة مـن خـلال أدوات ناعمـة وشـعبية وشرعيـة. وفي حـال توفـر الإرادة السياسـية، والإشراف الوطنـي المحايـد، والمشـاركة الشـعبية الواسـعة، يمكـن أن تشـكل الانتخابـات المحليـة نقطـة تحـول حقيقيـة نحـو نظـام سـياسي فلسـطيني موحـد وشـامل.

التوصيات

توصيات موجهة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وإلى وزارة الحكم المحلي

1. تبني خطة وطنية شاملة لتوظيف الانتخابات المحلية كأداة سياسية واجتماعية لتجسير الفجوة بين الضفة وغزة.
2. ضمان حرية العمل السياسي والمدني في الأراضي الفلسطينية.
3. تعزيز العلاقة بين المجالس المحلية والوزارات القطاعية لضمان تكامل التخطيط المحلي مع السياسات الوطنية.
4. دعم مجالس الخدمات المشتركة كنموذج للتكامل بين الهيئات المحلية وتجاوز الانقسام الجغرافي والسياسي.
5. تعزيز استقلالية الهيئات المحلية مالياً وإدارياً، ومنحها الصلاحيات الكاملة لتخطيط وتنفيذ مشاريعها بما ينسجم مع احتياجات السكان المحليين.
6. تعديل قانون الهيئات المحلية بما يضمن انسجامه مع معايير الحكم الرشيد، ويعزز الشفافية والمساءلة والتشاركية.
7. إطلاق برامج تدريب وطنية لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين في مجالات الحوكمة، المصالحة المجتمعية، والوساطة المحلية.
8. تشجيع المجالس المحلية على تشكيل لجان مجتمعية دائمة للمشاركة المجتمعية ومأسسة قنوات الحوار المحلي.

ثانياً: توصيات موجهة إلى لجنة الانتخابات المركزية

1. إنشاء وحدة دائمة داخل اللجنة لمواءمة إدارة الانتخابات مع معايير العدالة الانتقالية في السياقات ما بعد النزاع، تشمل تدريب الكادر الانتخابي على آليات الحياد، والاستجابة لحساسية الانقسام السياسي.
2. تطوير منظومة محدثة لإدارة سجل الناخبين الإلكتروني تتيح تصحيح

الأخطاء، وإدراج الفئات المهمشة (مثل ذوي الإعاقة، الفئات الشبابية في المناطق النائية)، مع مراعاة ضمان الخصوصية وحماية البيانات.

3. تطوير منظومة مهنية لتدريب طواقم الانتخابات المحلية تركز على النزاهة، الحياد، التواصل المجتمعي، وإدارة الطوارئ.

4. اعتماد مدونة سلوك ملزمة لجميع العاملين في العملية الانتخابية بمن فيهم موظفو المراكز، ولجان الفرز، تنص على واجب الحياد، وسرية البيانات، والاستجابة للانتهاكات بشكل عاجل.

5. إجراء تقييم مؤسسي شامل بعد كل جولة انتخابات يتضمن مراجعة للثغرات التنظيمية والفنية، وتحليل أداء طواقم اللجنة، ورصد التغذية الراجعة من المجتمع المدني والمراقبين.

6. توقيع مذكرات تفاهم رسمية مع وسائل الإعلام لضمان الحياد والتغطية المتوازنة للعملية الانتخابية، وتنظيم حملات إعلامية موحّدة وموجهة لرفع وعي الناخبين وتثقيفهم حول مراحل الاقتراع.

7. تصميم آلية محايدة لرصد خطاب الكراهية والتحريض خلال الحملات الانتخابية، بالتعاون مع المجتمع المدني والنيابة العامة، على أن تكون مرفقة بإجراءات واضحة للإنذار، والتحذير، والتحقيق.

8. إشراك الجامعات ومراكز البحوث في تقييم المؤشرات النوعية للعملية الانتخابية، مثل مستوى الوعي السياسي، والمشاركة الشبابية، وتصورات المواطنين حول الثقة بالانتخابات.

ثالثاً: توصيات موجهة إلى مؤسسات المجتمع المدني

1. التخطيط الاستراتيجي لمواكبة الانتخابات المحلية كمسار للمصالحة الوطنية .

2. تأسيس منتديات أهلية لمساءلة المجالس المنتخبة، تنظم جلسات استماع علنية ومتابعة الالتزامات الانتخابية بعد فوز القوائم.

3. إعداد أدوات تقييم محلية تمكن المواطنين من قياس أداء المجالس، وتحفز على الشفافية والإنجاز.
4. توفير تدريب مخصص لبناء القدرات القيادية للنساء والشباب في موضوعات تطوير برامج انتخابية محلية .إدارة الحملات .الخطاب السياسي المجتمعي.

رابعاً: توصيات موجهة إلى الأحزاب السياسية

1. الالتزام بميثاق شرف انتخابي وطني يضمن نزاهة العملية الانتخابية، ورفض استخدام العنف أو المال السياسي أو التحريض الإعلامي.
2. تشجيع التنافس السياسي البناء على أساس البرامج التنموية لا على أساس الولاء الحزبي أو الاصطفاف السياسي.
3. تمكين النساء والشباب من الترشح ضمن القوائم الحزبية، وضمان تمثيلهم العادل داخل المجالس المنتخبة.
4. احترام نتائج الانتخابات المحلية والابتعاد عن الطعن بها أو عرقلة عمل الهيئات المحلية المنتخبة لأسباب فئوية.

خامساً: توصيات موجهة إلى وسائل الإعلام

1. إعداد حملات إعلامية تثقيفية حول أهمية الانتخابات المحلية ودورها في بناء الوحدة الوطنية.
2. إعطاء مساحة متساوية للمرشحين لتقديم برامجهم عبر الإعلام الرسمي والخاص، وفق معايير النزاهة والحياد.
3. مكافحة خطاب الكراهية والانقسام خلال الحملات الانتخابية، والترويج لقيم المشاركة، والاختلاف السلمي، والتعددية.
4. إنتاج قصص نجاح محلية لتجارب مصالحة وتشاركية جرت في سياقات انتخابية لإلهام المجتمع وتعزيز ثقته.

سادساً: توصيات عامة للمجتمع الفلسطيني

1. التحرر من العصبيات السياسية والفصائلية خلال الانتخابات، والتركيز على الكفاءة والخدمة المجتمعية في اختيار المرشحين.
2. المشاركة الفاعلة في الانتخابات كحق وواجب وطني، يعكس مدى التزام المواطن ببناء مؤسسات شرعية قاعدية.
3. تشجيع المبادرات الشبابية والمجتمعية للمساهمة في تشكيل القوائم، ومراقبة الأداء، وتعزيز التشاركية على المستوى المحلي.
4. اعتبار الانتخابات المحلية نقطة انطلاق لمسار مصالحة مجتمعية تبدأ من التوافقات القاعدية، وتنتقل إلى المستويات السياسية العليا.

الخاتمة

مـن خـلال الدراسـة، تبـين أن الانتخابـات المحليـة تتجـاوز كونهـا مجـرد اسـتحقاق ديمقراطـي فقـط، بـل يمكـن أن تكـون أداة لتصبـح واحـدة مـن أدوات بنـاء السـلم الأهـلي، وتعزيـز التشـاركية، وتحقيـق العدالـة، خاصـة إذا مـا أُجريـت ضمـن بيئـة سياسـية ومؤسسـية تضمـن الشـفافية، والمسـاءلة، والاسـتقلالية. فهـي تتيـح الفرصـة لـبروز قيـادات محليـة ذات شرعيـة مجتمعيـة، وإعـادة توزيـع السـلطة بعيـداً عـن احتـكار النخـب التقليديـة، كـما تعـزز مـن تمكـين الفئـات المهمشـة، وتعيـد تعريـف المواطنـة بوصفهـا شراكـة لا تبعيـة.

كـما أظهـرت التجربـة الفلسـطينية ذاتهـا – رغـم التحديـات – أن المجالـس المحليـة المنتخبـة اسـتطاعت أن تكـون في بعـض المحطـات منصـات للتلاقـي المجتمعـي، ومنابـر للحـوار المحـلي، ونمـاذج مصغـرة يمكـن البنـاء عليهـا لإعـادة إنتـاج العقـد الاجتماعـي عـلى أسـس أكـثر شـمولاً وعدالـة. وفي هـذا السـياق، بـرزت أهميـة القوائـم المسـتقلة، والقيـادات المحليـة الجديـدة، والمبـادرات المجتمعيـة كعوامـل فاعلـة في تجـاوز الاسـتقطاب الحـزبي، وإعـادة الاعتبـار للسياسـات التنمويـة التوافقيـة.

غـير أن توظيـف الانتخابـات المحليـة كرافعـة لتحقيـق الوحـدة الوطنيـة يتطلـب جملـة مـن الـشروط والضمانـات، على رأسـها توفر الإرادة السياسـية لعقـد انتخابات موحـدة في الضفـة وغـزة، حيـاد الإدارة الانتخابيـة، تطويـر الأطـر القانونيـة الناظمـة للحكـم المحـلي، تمكـين المجالـس المحليـة مـن أداء أدوارهـا التنمويـة والوسـيطية، وتوسـيع نطـاق المشـاركة المجتمعيـة لا سـيما مـن قبـل النسـاء والشـباب. كما يجب دعـم أدوار المجتمـع المـدني والإعـلام كجهـات رقابيـة ومسـتقلة، قـادرة عـلى تعزيـز النزاهـة، وتثقيـف المواطنـين، وتوسـيع فضـاءات الحـوار المحـلي.

وإذا كانـت التجـارب الدوليـة المقارنـة (في جنـوب إفريقيـا، والبوسـنة، ورواندا) قـد أظهـرت كيـف يمكـن للانتخابـات المحليـة أن تؤسـس لمسـارات مصالحـة وطنيـة

ناجحة، فإن الحالة الفلسطينية، رغم خصوصيتها وتعقيداتها، ليست استثناءً. بل يمكن، من خلال قراءة نقدية لهذه التجارب وتطويعها محلياً، استثمار الانتخابات المحلية في إعادة تشكيل المشهد السياسي الفلسطيني من القاعدة إلى القمة، وبناء أسس وحدة وطنية حقيقية تبدأ من المواطن وتمر عبر البلديات والمجالس المحلية وصولاً إلى المؤسسات المركزية.

لقد استعرضت هذه الدراسة، في ضوء السياق الفلسطيني المتأزم والمنقسم سياسياً، الإمكانات النظرية والتطبيقية التي تتيحها الانتخابات المحلية كأداة إستراتيجية للمساهمة في إعادة بناء الوحدة الوطنية وترميم العقد الاجتماعي الفلسطيني، انطلاقاً من القاعدة المجتمعية. وانطلاقاً من تحليل معمق للواقع السياسي، والتجارب المحلية، والنماذج المقارنة من دول ما بعد النزاع، أمكن استخلاص جملة من النتائج والمعاني المتداخلة التي تؤكد أن الانتخابات المحلية، إذا ما أُحسن توظيفها، يمكن أن تتحول إلى فضاء للمصالحة، ومختبر للتشاركية، ومنصة لإعادة توزيع السلطة على نحو أكثر عدالة وتوازناً.

وتكمن قوة الانتخابات المحلية في كونها تنبع من البيئة الاجتماعية المحلية، وتشرك المواطن في قضايا واقعية تمس حياته اليومية، بعيداً عن الاستقطابات الإيديولوجية والصراعات الفوقية. إذ تمنح هذه الانتخابات المجتمعات المحلية فرصة لاختيار ممثليها على أساس الكفاءة، والانتماء المجتمعي، والقدرة على تقديم الخدمات، وهو ما يُعيد الاعتبار للفعل السياسي القاعدي بوصفه أداة للتغيير والتنمية والتماسك، لا مجرد أداة للصراع والتنازع على النفوذ.

وقد كشفت الدراسة أيضاً أن الانتخابات المحلية تتيح المجال أمام بروز قيادات جديدة خارج الأطر الحزبية التقليدية، وتكسر احتكار الثنائية السياسية، وتوفر بيئة خصبة لتشكيل قوائم مستقلة تمثل تطلعات الشباب، والنساء، والمجتمع المدني. كما أنها تسهم في إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة على أسس من الشراكة والمساءلة المتبادلة، وهو ما يرسّخ

قيـم المواطنـة، والشـفافية، والمشـاركة، ويضـع الأسـاس لبنـاء سـلم أهـلي متـين. ورغـم أن الانتخابـات المحليـة لا تملـك وحدهـا القـدرة عـلى إنهـاء الانقسـام السـياسي أو معالجـة كافـة أوجـه الأزمـة الوطنيـة، إلا أنهـا تشـكل خطـوة مهمـة عـلى طريـق إعـادة ترميـم الثقـة المجتمعيـة، وتجـاوز مشـاعر التهميـش والإقصـاء، وفتـح مسـاحات للحـوار المجتمعـي التشـاركي. وقـد أظهـرت التجـارب المقارنـة – مثـل جنـوب إفريقيـا والبوسـنة والهرسـك – أن الانتخابـات المحليـة لعبـت دوراً محوريـاً في مراحـل مـا بعـد النـزاع، مـن خـلال توسـيع المشـاركة السياسـية، وبنـاء مؤسسـات شرعيـة محليـة، وتمكـين المجتمعـات مـن لعـب دور فعّـال في بلـورة توافقاتهـا السياسـية والاجتماعيـة مـن القاعـدة نحـو القمـة.

كـما إن هـذه الدراسـة لا تدعـي أن الانتخابـات المحليـة هـي الحـل السـحري لكافـة أزمـات النظـام السـياسي الفلسـطيني، لكنهـا تطرحهـا بوصفهـا ركيـزة مـن ركائـز إعـادة البنـاء، وإحـدى الأدوات القابلـة للتفعيـل ضمـن مقاربـة تدريجيـة تراكميـة تهـدف إلى الخـروج مـن حالـة الانسـداد، وتجـاوز الاسـتقطاب، وإعـادة إطـلاق العمليـة السياسـية عـلى أسـس أكـثر عـدلاً وتشـاركية.

في المحصلـة، تمثـل الانتخابـات المحليـة فرصـة إسـتراتيجية ينبغـي عـدم التفريـط بهـا، خاصـة في سـياق الانقسـامات الحـادة وفقـدان الأمـل الشـعبي بمسـارات المصالحـة الرسـمية. وإذا مـا تـم العمـل عـلى تهيئـة البيئـة السياسـية والقانونيـة والمجتمعيـة اللازمـة لإجرائهـا بصـورة شـاملة ونزيهـة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، فإنهـا يمكـن أن تشـكل نقطـة تحـول حقيقيـة في مسـار بنـاء الوحـدة الوطنيـة، وإعـادة إنتـاج النظـام السـياسي الفلسـطيني عـلى أسـس جديـدة، قاعديـة، وشـعبية، وتشـاركية، تُعـلي مـن قيمـة الإنسـان الفلسـطيني بوصفـه صاحـب الحـق الأصيـل في تقريـر مصـيره، وصياغـة مسـتقبله، والمسـاهمة في بنـاء وطنـه.

قائمة المراجع

أولاً : الكتب

1. الدكتور ، عبد الحسين شعبان، الانتخابات والديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
2. الدكتور ، عبد الحسين شعبان، الطائفية السياسية في العالم العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
3. الدكتور ، عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر العربي المعاصر،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
4. الدكتور ، علي الدين هلال، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،(القاهرة: دار الشروق، 2006).
5. الدكتور ، راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).
6. الدكتور ، أنطوان مسرّه، الديمقراطية التوافقية والمجتمعات المنقسمة،(بيروت : مؤسسة فريدريش إيبرت، 2008).
7. الدكتور ، عزمي بشارة. الديمقراطية في الظل: الانتخابات في النظام العربي،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

ثانياً: مجلات ودراسات وأوراق بحثية وتقارير

1. مركز مسارات. الانتخابات المحلية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني، رام الله، 2022.
2. بدر شبيب الشمري."الديمقراطية التوافقية: دراسة في المفهوم والنموذج والتطبيق."مجلة العلوم السياسية، العدد 50، 2015.
3. جاسم محمد عباس. النظام السياسي التوافقي في العراق: دراسة في الخلفيات النظرية والواقع العراقي."مجلة جامعة بغداد للعلوم الإنسانية، 2018.

4. الدكتورة ، نيفين مسعد. إشكالية بناء الديمقراطية بعد النزاع الأهلي: رؤية عربية مقارنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، 2013.
5. مؤسسة مواطن. الحكم المحلي والديمقراطية المحلية في فلسطين، رام الله، 2019.
6. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان. نحو تعزيز نزاهة الانتخابات المحلية في فلسطين، تقرير رقابي، 2021.
7. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. تقرير حول بيئة حقوق الإنسان أثناء الانتخابات المحلية 2022-2021، رام الله، 2022.
8. حازم قاسم. الديمقراطية التوافقية: رؤية في إدارة الانقسام الفلسطيني."المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2017.
9. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. التقرير النهائي للانتخابات المحلية – المرحلة الأولى والثانية، 2022 .
10. وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. دليل المجالس المحلية، رام الله، 2020.
11. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،الحكم المحلي والتنمية المستدامة في فلسطين، رام الله، 2018.
12. مركز القدس للمساعدة القانونية. البيئة القانونية للانتخابات المحلية في فلسطين، 2021 .
13. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)،النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية، رام الله، 2020.

ثالثاً: مقالات وتحليلات عربية

1. الدكتور ، فهمي هويدي. الانتخابات ليست ديمقراطية بالضرورة، جريدة الشروق المصرية، 2014.
2. الدكتور ، صبري فريحات. دور المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات

المحليـة، ورقـة مقدمـة في مؤتمـر مركـز دراسـات الـشرق الأوسـط، عـمّان، 2019.
3. الدكتـور ، سـاري حنفـي. الانقسـام الفلسـطيني ومـأزق الديمقراطيـة التمثيليـة، المركـز العـربي للأبحـاث، 2017.
4. عـارف جفـال. الانتخابـات المحليـة مدخـل لبنـاء توافـق سـياسي جديـد؟، مقـال رأي منشـور عـلى موقـع 2021 ،7amleh..

رابعاً : المؤتمرات

1. مداخـلات مخرجـات وتوصيـات مؤتمـر انتخابـات الهيئـات المحليـة كمدخـل ومقدمـة لاسـتعادة الوحـدة الوطنية وإنهـاء الانقسـام ، المنعقد بتاريـخ 27/5/2025 .والـذي نظمـه مركـز إعـلام حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة "شـمس" بالتعـاون مـع لجنـة الانتخابـات المركزيـة .

مقابلات شخصية

1. الدكتور ، طلال أبو ركبة ، مقابلة تلفونية ، بتاريخ 5/7/2025 .
2. الدكتور ، طالب عوض ، مقابلة شخصية ، بتاريخ 7/7/2025 .
3. الأسـتاذ ، أمـين عنـابي ،رئيـس مجلـس إدارة مركـز القـدس للمسـاعدة القانونيـة وحقـوق الإنسـان ، مقابلـة شـخصية، بتاريـخ 9/7/2025 .
4. الدكتـور، محمـد عـوض ، أسـتاذ الإدارة العامـة ، جامعـة بيـت لحـم، مقابلـة شـخصية، بتاريـخ 12/7/2025 .
5. الدكتـورة، سـحر القواسـمي ، مديـرة مؤسسـة أدوار للتنميـة ، مقابلـة تلفونيـة، بتاريـخ 12/7/2025 .
6. الدكتور، مراد حرفوش ، باحث سياسي ، مقابلة شخصية، بتاريخ 13/7/2025.
7. عصـام بكـر ، منسـق القـوى الوطنيـة والإسـلامية في رام اللـه ، مقابلـة شـخصية، بتاريخ 13/7/2025.

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

رام الله : فلسطين:الماصيون،عمارة سنديان3 ،ط1،شارع لويس فافرو ، ص.ب: 429

Ramallah: Palestine: AL-Masuon: Sendian3 Building 1st Floor, Luis Favro St

Fax: 02 2985255 Tel: 022985254 P.O. Box: 429

E-mail: c_shams@hotmail.com info@shams-pal.org

Web site: www.shams-pal.org

https://www.facebook.com/SHAMS.Pal